ISSN: 2706-6495

الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال وأثرها على تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية وفقا لرؤية 2030 (دراسة حالة إمارة القصيم)

Legal framework for entrepreneurship projects and its Impact on achieving Economic Development in Saudi Arabia according to a vision 2030 (Case Study of Qassim Emirate)

إعداد: الدكتورة/ إيناس محمد إبراهيم الشيتي

أستاذ نظم المعلومات الإدارية المساعد، كلية العلوم الإدارية والإنسانية، قسم الموارد البشرية، كليات بريدة الأهلية، المملكة العربية السعودية

Email: Insa@bpc.edu.sa – enasmes@yahoo.com

الدكتورة/ رويده موسى عبد العزيز

أستاذ القانون العام المساعد، كلية العلوم الإدارية والإنسانية، قسم الحقوق، كليات بريدة الأهلية، المملكة العربية السعودية

Email: rooodi1900@gmail.com

الدكتورة/ رشيدة محمود سيد أحمد علي

أستاذ القانون العام المساعد، كلية العلوم الإدارية والإنسانية، قسم الحقوق، كليات بريدة الأهلية، المملكة العربية السعودية

Email: rasheedaali555@gmail.com

المستخلص

تناول هذا البحث تقييم أثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية بأبعادها (زيادة الناتج المحلي الإجمالي، تقليل حدة البطالة، زيادة الاستثمار المحلي، تحسين التجارة الخارجية، تقليل التبعية التكنولوجية) في المملكة العربية السعودية، وقد اقتصر هذا البحث على دراسة حالة لمشروعات ريادة الأعمال في منطقة القصيم. استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع البحث من عينتين، عينة عشوائية من رواد الأعمال وعينة ثانية عمدية من الشركاء المجتمعين في منطقة القصيم. تم إعداد استبيان مكون من ثلاث أقسام والتأكد من صدقه وثباته. أظهرت نتائج البحث وجود وعي بدرجة متوسطة لدى رواد الأعمال في منطقة القصيم بالأطر القانونية للمشروعات، وأن رواد الأعمال استفادوا بدرجة عالية ومباشرة من بعض الجهات الداعمة لمشروعاتهم في منطقة القصيم، مثل الهيئة العامة للمنشأت الصغيرة والمتوسطة، والغرف التجارية والصناعية، ومعهد ريادة الأعمال الوطني، وبنك التنمية الاجتماعية. كما أظهرت النتائج أن الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال كان لها تأثير قوي لكل من زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتقليل حدة البطالة، وأثرت بدرجة ضعيفة لكل من زيادة الاستثمار المحلي، وتحسين التجارة الخارجية، وتقليل التبعية التكنولوجية. أوصى البحث بضرورة عمل دورات إلزامية لرواد الأعمال للتوعية بالأطر القانونية والتنظيمية واللوائح الصادرة لدعم مشروعاتهم، ضرورة إعطاء أولوية التمويل للمشروعات الصناعية والتكنولوجيا، وتخصيص نسب من المواد الخام والمعدات كنوع من الدعم والتشجيع لهذه المشروعات.

الكلمات المفتاحية: ريادة الأعمال، حاضنات الأعمال، رأس المال الجرئ، التنمية الاقتصادية.

ISSN: 2706-6495

Legal framework for entrepreneurship projects and its Impact on achieving Economic Development in Saudi Arabia according to a vision 2030 (Case Study of Qassim Emirate)

Dr. Enas Mohammed Ebrahim Elshiety

Assistant Professor of Management Information Systems, Faculty of Administrative Sciences and Humanities, Human Resources Dept., Buraydah Private Colleges, Saudi Arabia

Dr. Rowida Mousa Abdalaziz

Assistant Professor of Public Law, Faculty of Administrative Sciences and Humanities, Law Dept., Buraydah Private Colleges, Saudi Arabia

Dr. Rasheeda Mahmoud Said Ahamed

Assistant Professor of Public Law, Faculty of Administrative Sciences and Humanities, Law Dept., Buraydah Private Colleges, Saudi Arabia

Abstract

This research evaluates the impact of legal frameworks for entrepreneurial projects on achieving economic development in its dimensions (increasing gross domestic product, reducing unemployment, increasing domestic investment, improving foreign trade, and reducing dependence on technology) in the Kingdom of Saudi Arabia. This research was limited to a case study of entrepreneurial projects in the Qassim region. The descriptive approach was used. The research population consisted of two samples: a random sample of entrepreneurs and a second deliberate sample of partners gathered in the Qassim region. A three-part questionnaire was prepared to ensure its validity and reliability. The results showed that entrepreneurs in the Qassim region have moderate awareness of the legal frameworks for projects, and that the entrepreneurs have benefited to a high degree directly from some agencies that support their projects in the Qassim region, such as the General Authority for Small and Medium Enterprises, the Chambers of Commerce and Industry, the National Entrepreneurship Institute, and a bank for social development. The results also showed that the legal frameworks for entrepreneurship projects had a strong impact for both increasing the gross domestic product and reducing unemployment, but had a weak effect for increasing local investment, improving foreign trade, and reducing dependence on technology. The research recommended that the need to conduct compulsory courses for entrepreneurs to raise awareness of the legal and regulatory frameworks and regulations issued to support their projects,

ISSN: 2706-6495

the necessity of giving priority to financing for industrial projects and technology, and allocating percentages of raw materials and equipment as a form of support and encouragement for these projects.

Keywords: Entrepreneurship, Business incubators, Venture capital, Economic development

1. المقدمة

نظراً للتطورات والتغيرات الاقتصادية المتصاعدة على المستويين المحلي والعالمي، توجهت دول عديدة إلى تطوير السياسات الاقتصادية والخطط الاستراتيجية للتنمية، والتوجه نحو دعم وتحفيز مشروعات القطاع الخاص وخاصة المشروعات الريادية. ظهر مصطلح ريادة الأعمال لأول مرة باللغة الفرنسية في منتصف القرن الثاني عشر، ويعني الفرد الذي يقوم بعمل ما (Magnus, 2016:9). وعرف "مهند، 2007" ريادة الأعمال بأنها الرغبة والقدرة على عمل مشروعات جديدة ابتكارية قادرة على الصمود ضد تقلبات الأسواق. وعرفت أيضا ريادة الأعمال بأنها القدرة على القيام بعمل إبداعي يتسم بالمغامرة (أبو سليم، 2019:2).

وقد زاد توجه الحكومات والدول في السنوات الأخيرة إلى التركيز على مشروعات ريادة الأعمال، وذلك لدور هذه المشروعات في حل كثير من الأزمات والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، مثل تخفيف حدة البطالة وإتاحة فرص عمل متنوعة للشباب المبدعين القادرين على ابتكار منتجات وخدمات جديدة، ودعمهم وتشجيعهم على العمل الخاص الذي يحقق لهم المكاسب المادية ويرفع معدلات النمو الاقتصادي للدول (أبو سليم، 2019:2).

يعتبر دعم وتحفيز مشروعات رواد الأعمال الصغيرة والمتوسطة من أهم ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول، لذلك سعت العديد من دول العالم لدعم وتعزيز هذه المشروعات من خلال إصدار الأطر القانونية والتنظيمية، والعمل على زيادة إمكاناتها على المنافسة في الأسواق المحلية والأجنبية (المبيريك والجاسر، 2014:8). وقد أصدرت عدة دول متقدمة أطر قانونية وتنظيمية مرنة لدعم وتقوية مشروعات ريادة الأعمال، حيث سنت كل من ألمانيا وكوريا واليابان الكثير من التشريعات والنظم لتحفيز المشروعات الابتكارية واستخدام التكنولوجيا المتقدمة (المبيريك والجاسر، 27-28 :2014).

قد زاد التوجه العام في المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة بمشروعات ريادة الأعمال، وذلك من خلال إصدار الأطر التشريعية والأنظمة اللوائح لتنظيم عمل هذه المشروعات، وتوحيد جهود كافة المؤسسات الحكومية ومراكز دعم ورعاية رواد الأعمال. وقد اعتبرت حكومة المملكة دعم وتحفيز مشروعات ريادة الأعمال وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية من أهم ركائز رؤية 2030، لهذا أنشئت المملكة **تنظيم الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة** **الذي صدر في 1437 بقرار مجلس الوزراء رقم 301**، ويهدف إلى تنظيم إنشاء وتشغيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة، ويعمل على تقديم الرعاية والدعم المالي والاستشاري والحماية الكاملة لهذه المشروعات، كما يهدف إلى ضمان نمو واستقرار مشروعات رواد الأعمال وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة وفقا لما جاء في نص المادة 3 منه. كما تم منح الهيئة حق إعداد الاستراتيجيات اللازمة لعمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومتابعة تنفيذها واقتراح السياسات اللازمة لعملها، وتوفير الدعم المالي والإداري والتسويقي من عدة جهات (منشآت، 2022).

لذلك جاء هذا البحث لتوضيح أثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية وفقا لرؤية 2030، وقد تناول البحث استعراض المفاهيم المختلفة لريادة الأعمال وخصائصها، وتطور ريادة الأعمال في المملكة، مفهوم وأبعاد التنمية الاقتصادية وأهمية مشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية. وهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل مستوى وعي رواد الأعمال في المملكة العربية السعودية بالأطر القانونية الصادرة في المملكة لدعم ورعاية مشروعاتهم، والتعرف على مدى استفادتهم من الجهات الحكومية الداعمة لهم، وتحديد المعوقات التي واجهتهم منذ بداية تأسيس المشروع. وهدف البحث أيضا التعرف على الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال الصادرة في المملكة وأثر هذه الأطر في تحقيق التنمية الاقتصادية وفقا لرؤية المملكة 2030 من وجهة نظر رواد الأعمال والشركاء المجتمعين.

1.1. مشكلة البحث

يقصد بالتنمية الاقتصادية تحقيق نمو شامل ومستدام في كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للدول، وذلك من خلال وضع السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتحريك عجلة التنمية، ونمو المجتمع ككل. مشروعات ريادة الأعمال لها دورًا كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تؤثر بشكل كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات المنتجة، تخفيف حدة البطالة وإتاحة فرص توظيف عديدة للشباب، وتنويع الأنشطة الاقتصادية (جدوى للاستثمار، 2-3: 2019). نظرا للأثر الملحوظ لمشروعات ريادة الأعمال في تحقيق النمو والتقدم الاقتصادى، فإن من الأهمية تحديد كيف تؤثر الأطر القانونية في نمو وتطور هذه المشروعات في المملكة العربية السعودية، وحل العقبات والمشاكل التي تواجهها. وبناءً على ذلك تتمثل مشكلة هذا البحث في تحديد أثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية وفقا لرؤية 2030. وتم تحديد أسئلة البحث في الآتي:

1. ما مستوى وعي رواد الأعمال في منطقة القصيم بالأطر التشريعية والتنظيمية واللوائح الصادرة لدعم مشروعاتهم؟
2. ما مستوى وعي واستفادة رواد الأعمال في منطقة القصيم من الجهات الحكومية الداعمة لمشروعاتهم؟
3. ما هي معوقات تأسيس وتمويل مشروعات ريادة الأعمال من وجهة نظر رواد الأعمال في منطقة القصيم؟
4. ما مدى تأثير الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية بأبعادها (زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتقليل حدة البطالة، وزيادة الاستثمار المحلي، وتحسين التجارة الخارجية، وتقليل التبعية التكنولوجية) **في** المملكة العربية السعودية وفقا لرؤية 2030 وذلك من وجهة نظر رواد الأعمال والشركاء المجتمعين في منطقة القصيم؟
5. هل يوجد فروقات في أثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية تعود للمتغيرات الشخصية لرواد الأعمال (الجنس، نوع المشروع الريادي) عند مستوى دلالة إحصائية ($a \leq 0.05$)؟

2.1. أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل أثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية طبقا لرؤية المملكة العربية السعودية 2030. وينبثق عن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية، تتمثل في التالي:

- التعرف على مفاهيم ريادة الأعمال وخصائصها.
- التعرف على مفهوم التنمية الاقتصادية وأبعادها ودور مشروعات ريادة الأعمال في تحقيقها.
- التعرف على الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية.

- تحديد مستوى وعي رواد الأعمال في منطقة القصيم بالأطر التشريعية والتنظيمية واللوائح الصادرة لدعم مشروعاتهم.
- تحديد مستوى وعي واستفادة رواد الأعمال في منطقة القصيم من الجهات الداعمة لمشروعاتهم.
- التعرف على معوقات تأسيس وتمويل مشروعات ريادة الأعمال من وجهة نظر رواد الأعمال.
- التعرف على مدى تأثير الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية وفقا لرؤية 2030 وذلك من وجهة نظر رواد الأعمال والشركاء المجتمعين في منطقة القصيم.
- تقديم توصيات ومقترحات لمساعدة الجهات المعنية على تطوير الأطر القانونية للمشروعات للتغلب على المعوقات التي واجهت رواد الأعمال في تأسيس وتشغيل مشروعاتهم، وسن المزيد من التشريعات والأنظمة لزيادة دور هذه المشروعات في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للمملكة.

3.1. أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث إلى الآتي:

1- الأهمية النظرية: على الرغم من وجود الكثير من الدراسات والأبحاث التي تناولت أثر مشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن هذا البحث تناول متغير جديد وهو أثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية.

2- الأهمية العلمية: يعتبر هذا البحث مساهمة علمية في تقييم أثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية، وسوف يكون حلقة أولى في سلسلة بحثية تتناول بالدراسة والتحليل أثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة. كما يأمل أن يساهم في زيادة الاهتمام العلمي والأكاديمي بالأطر القانونية للمشروعات عامة ومشروعات رواد الأعمال خاصة، وتحفيز الباحثين على القيام بالمزيد من الأبحاث والدراسات التي تتناول أبعاد أخرى للتنمية الاقتصادية، وإبراز دور وأهمية الأطر القانونية في دعم وتحقيق هذه الأبعاد.

3- الأهمية التطبيقية: يأمل أن تساهم نتائج هذا البحث في التعرف على المعوقات التشريعية والتنفيذية والإدارية التي واجهت رواد الأعمال في منطقة القصيم، وتقديم مقترحات وحلول للجهات المعنية للتغلب على هذه المعوقات. كما يأمل أن يساهم هذا البحث في تحديد تأثير مشروعات رواد الأعمال في منطقة القصيم في تحقيق التنمية الاقتصادية للمملكة، من حيث تقليل البطالة بين الشباب، وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين التجارة الخارجية من خلال تقليل الواردات وزيادة الصادرات من السلع غير النفطية، وتقديم مقترحات للمسئولين والجهات الحكومية الداعمة لرواد الأعمال من أجل تقديم مزيد من الدعم وحل المشاكل والمعوقات التي تعوق مساهمة هذه المشروعات في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للمملكة.

4.1. فروض البحث

1.4.1. نموذج البحث

المتغير المستقل: يتمثل في الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال

ISSN: 2706-6495

المتغير التابع: سوف يقتصر هذا البحث على دراسة وتحليل بعض أبعاد التنمية الاقتصادية وهي (الناتج المحلي الإجمالي، وتقليل حدة البطالة، والاستثمار المحلي، والتجارة الخارجية، والتبعية التكنولوجية)

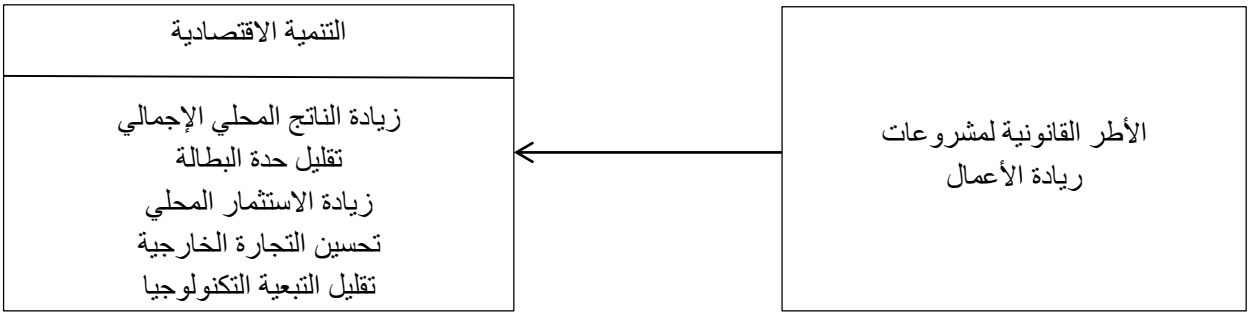

شكل رقم (1)

نموذج البحث المقترح

2.4.1. فروض البحث

الفرض الرئيسي الأول: تؤثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية تأثير قويا وأساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية بأبعادها (زيادة الناتج المحلي الإجمالي، تقليل حدة البطالة، وزيادة الاستثمار المحلي، وتحسين التجارة الخارجية، وتقليل التبعية التكنولوجية) في المملكة العربية السعودية.

1- تؤثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال تأثير قويا وأساسيا في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية.
2- تؤثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال تأثير قويا وأساسيا في تقليل حدة البطالة في المملكة العربية السعودية.
3- تؤثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال تأثير قويا وأساسيا في زيادة الاستثمار المحلي في المملكة العربية السعودية.
4- تؤثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال تأثير قويا وأساسيا في تحسين التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية.
5- تؤثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال تأثير قويا وأساسيا في تقليل التبعية التكنولوجية في المملكة العربية السعودية.

الفرض الرئيسي الثاني: لا يوجد فروقات في أثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية تعود للمتغيرات الشخصية لرواد الأعمال (الجنس، نوع المشروع الريادي) عند مستوى دلالة إحصائية ($a \leq 0.05$).

5.1. حدود البحث

- **الحدود الموضوعية:** اقتصر هذا البحث في التعرف على أثر الأطر القانونية الخاصة بمشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية بأبعاد مختارة لموضوع البحث وهي (الناتج المحلي الإجمالي، والبطالة، والاستثمار المحلي، والتجارة الخارجية، والتبعية التكنولوجية).

- **الحدود المكانية**: دراسة حالة لمشروعات ريادة الأعمال في منطقة القصيم، وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية وفقا لرؤية 2030 للمملكة العربية السعودية.
- **الحدود البشرية**: يتمثل مجتمع البحث في رواد الأعمال والشركاء المجتمعين في منطقة القصيم، وتم اختيار عينة عشوائية من رواد الأعمال، وعينة عمدية من الشركاء المجتمعين في بعض الجهات الحكومية الداعمة لمشروعات ريادة الأعمال وجامعة القصيم.
- **الحدود الزمنية:** أجريت الدراسة الميدانية في الفترة من شهر فبراير إلى أوائل شهر إبريل 2023، وذلك من خلال المقابلات الشخصية والاستبيان المعد لهذا البحث.

6.1. مصطلحات البحث

عرف "اليزيدي، 2022" الريادة "بأنها إيجاد أشياء جديدة أصيلة ذات قيمة، ومرتبطة بالمخاطرة، كما تأخذ بالاعتبار الموارد المالية والمعنوية".

تعرف مشروعات ريادة الأعمال بأنها إقامة شركات أو مؤسسات جديدة أو تطوير مؤسسات قائمة (الشميمرى، 2014:1).

رأس المال الجريء: هو واحد من أهم أنشطة تمويل مشروعات ريادة الأعمال، يهدف إلى تقديم دعم مالي للمشروعات الابتكارية الجديدة وزيادة وتنويع النشاط الاقتصادي (المبيريك والجاسر، 2014:17).

حاضنات الأعمال هي مؤسسات أنشئت من أجل مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تبني المشروع منذ مراحل التأسيس حتى يصل إلى مرحلة النضوج. كما تقدم الحاضنات خدمات أخرى لأصحاب المشروعات، مثل إعداد دراسات الجدوى، واستشارات ودورات تدريبية فنية ومالية وإدارية (المبيريك والجاسر، 2014:18).

مسرعات الأعمال هي مؤسسات غير حكومية أنشئت لمساعدة المشروعات الناشئة على النمو والاستمرار، تقدم برامج تدريب واستشارية فنية وإدارية في مدة تتراوح من 3 إلى 12 شهرا"، ويتم منح تراخيص إنشاء مسرعات الأعمال من الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (حاضنات ومسرعات الأعمال السعودية، 2020).

2. المفاهيم النظرية والدراسات السابقة

1.2. المفاهيم النظرية

(1) ريادة الأعمال

أولا: مفهوم ريادة الأعمال

يعود ظهور مفهوم ريادة الأعمال للعالم الاقتصادي "كانتيلون Cantillon"[1] الذي عرفها بأنها فرص التوظيف الذاتي في مختلف الأنشطة، وتحمل مخاطر إنتاج السلع أو الخدمات الجديدة المطلوبة للسوق المحلي (خميس والزعارير، 2017:135).

كما عرف العالم الاقتصادي الفرنسي في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي قدم الاقتصادي الفرنسي J.B.Say[2] رائد الأعمال بأنه الفرد الذي يقوم باستخدام الموارد المادية والمالية لإنتاج سلع أو خدمات وتحقيق عائدات عالية (خميس والزعارير، 2017:135).

[1] عاش خلال الفترة 1680-1734 م، وهو خبير إقتصادي فرنسي من أصل إيرلندي، موسوعة ويكيبيديا، https://ar.wikipedia.org/wiki/

من أهم خبراء علم الاقتصاد الذي وضعوا مفهوم لريادة الأعمال العالم "جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter"[3] بأنها عملية وضع أساليب أو طرق جديدة مبتكرة أو المغامرة في دخول أسواق جديدة، والعالم "فرانك نايت[4]Frank Knight" الذي قدم دراسة عن مفاهيم المخاطرة وعدم التأكد في المشروعات الريادية (بلوناس وجديان، 2016:105).

قدم الاتحاد الأوروبي تعريف ريادة الأعمال عام 2003 م بأنها إنشاء أو تطوير نشاط قائم يتسم بالمخطرة، والابتكار والإبداع (الدغشيم ومحمد، 2018:24).

تختص ريادة الأعمال بكل المهام والأعمال الخاصة باغتنام الفرص التنافسية، ويطبق مفهوم ريادة الأعمال على جميع المؤسسات على اختلاف حجمها ونشاطها بدءً من فكرة إنشاء مشروع جديد، وتشغيله وإدارته (الدغشيم ومحمد، 2018:43).

يبرز أهمية ريادة الأعمال في توفير فرص عمل جديدة للشباب، مما يؤدي لتخفيض معدل البطالة في المجتمع، ومعالجة مشكلة الفقر، وتحقيق عوائد مالية عالية للفرد، ويعود بالنفع والنمو النشاط الاقتصادي للدول (أبو سليم، 2019:3).

من خلال التعريفات السابقة، نعرف ريادة الأعمال بأنها النشاط الخاص بإنشاء فكرة لمنتج أو خدمة جديدة، وتتسم بالمخاطر والإبداع في تشغيلها وإدارتها، واستمرار عمل المشروع الريادي أطول مدة ممكنة، كما أنها تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المجتمع ككل.

ثانيا: ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية

أصبحت المملكة العربية السعودية من الدول الأكثر اهتماما برواد الأعمال في الأونة الأخيرة، وقد ظهر فيها رواد أعمال متفوقون استطاعوا تحقيق نجاح عالي على المستوى المحلي والأقليمي، وأثروا بشكل كبير في نمو اقتصاد المملكة، ويعتبر كل من الراجحي، عبداللطيف جميل، الزامل، صالح كامل أمثلة لرواد الأعمال الناجحين المتميزين في المملكة العربية السعودية (المخلافي، 2014). في الأعوام الماضية زاد اهتمام المملكة العربية السعودية بمشروعات ريادة الأعمال بشكل كبير، وقد ظهر ذلك من خلال تنفيذ عدد من التعديلات والتغييرات الجوهرية، مثل الآتي:(الجمعة، 2014)

1. إصدار الأنظمة والتشريعات واللوائح اللازمة لتنظيم عمل المشروعات في المجالات الاقتصادية المختلفة، وتوحيد جهود الوزارت والإدارات الحكومية المسئولة عن رواد الأعمال.
2. وضعت حكومة المملكة العديد من الجوائز والحوافز التشجيعية للشباب الرواد، مثل جائزة الملك سلمان لرياديين الشباب والجائزة العالمية المقدمة من سمو الأمير عبد العزيز بن عبد الله لرواد الأعمال المبدعين.
3. تخصيص أجهزة وإدارات حكومية لدعم وتحفيز مشروعات ريادة الأعمال، مثل معاهد ريادة الأعمال الوطنية في جميع مدن المملكة، الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، حاضنات الأعمال في العديد من الجامعات السعودية، الغرف التجارية والصناعية، الصناديق التنموية التابعة لصندوق التنمية الوطني.
4. حث الاقتصاديين البارزين على تقديم برامج تمويلية ميسرة لرواد الأعمال في المملكة، مثل برنامج عبد اللطيف جميل "باب رزق جميل، مركز واعد المقدم من شركة أرامكو.

---

[2] عاش في الفترة من 1767-1832، من أصل فرنسي، اشتهر بقانون ساي وأول من درس ريادة الأعمال، موسوعة ويكيبديا، https://en.wikipedia.org/wiki/Jean-Baptiste_Say

[3] عاش في الفترة من 1883-1950، عالم اقتصاد أمريكي من أصل نمساوي، من أكثر القادة الاقتصاديين في القرن العشرين، موسوعة ويكيبديا، https://en.wikipedia.org/wiki/Joseph_Schumpeter

[4] عاش في الفترة من 1885-1972، خبير اقتصادي أمريكي، قضى معظم حياته المهنية في جامعة شيكاغو ، حيث أصبح أحد مؤسسي مدرسة شيكاغو، مؤلف كتاب "المخاطرة وعدم اليقين"، موسوعة ويكيبدبا، https://en.wikipedia.org/wiki/Frank_Knight

5. جهود المؤسسات التعليمية في تعميم ونشر مفاهيم وأهداف ريادة الأعمال ودعمها من خلال إقامة المعارض والمؤتمرات، مثل المؤتمرات العلمية لطلاب الجامعات السعودية الهادفة لنشر تعليم ريادة الأعمال. بالإضافة لإنشاء معاهد متخصصة بتعليم ريادة الأعمال في مرحلة بكالوريس والماجستير، مثل معهد الملك سلمان لريادة الأعمال بجامعة الملك سعود، وكلية الأمير محمد بن سلمان للإدارة وريادة الأعمال.
6. دعم خدمات الاستشارات وبرامج التدريب والتطوير المهني لرواد الأعمال من خلال معهد ريادة الأعمال الوطني والغرف التجارية والصناعية.
7. قدمت الهيئة العامة للاستثمار في السنوات الماضية عدد من المبادرات لتشجيع وجذب شركات رأس المال الجرئ العالمية للعمل في المملكة، ومنحتها حوافز لتملك المشروع بنسبة ملكية تبلغ 100 %. وقد أعطت الهيئة العامة للاستثمار أولوية لقطاعات اقتصادية متنوعة في تمويل استثماراتها في رؤية 2030، مثل قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، تكنولوجيا المؤسسات المالية والمصرفية، التكنولوجيا الخاصة بمجالات الرياضة، أنشطة الترفيه، والمستشفيات والمستوصفات الصحية (جدوى للاستثمار، 2019:7).

ثالثا: الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في الأنظمة السعودية

قد أصدرت المملكة العربية السعودية العديد من الأطر القانونية والتنظيمية واللوائح لدعم وتشجيع مشروعات ريادة الأعمال على النهوض والاستمرار، كما قدمت العديد من المبادرات والبرامج الحكومية لدعم رواد الأعمال، مثل برنامج "مسار" ومبادرة "الاستثمار الصناعي"، وبرنامج "كفالة" وغيرها من المبادرات التي تهدف إلى تطوير القطاع الخاص. يوضح ملحق رقم (3) الأطر التشريعية والتنظيمية واللوائح في المملكة العربية السعودية.

(2) التنمية الاقتصادية

أولا: مفاهيم التنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي هو ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للدول، والذي ينعكس على تحقيق زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (أحمد، 2013:17 عن "العجمية ونصيف، 2000").

التنمية الاقتصادية: هي ارتفاع حصة الشخص من الناتج المحلي الإجمالي، وتتطلب إحداث تعديلات جوهرية في الاقتصاد المحلي، مثل التحول من الاقتصاد القائم على الإنتاج الزراعي إلى الاقتصاد القائم على الإنتاج الصناعي (أبو سليم،2019:3).

يقصد بالتنمية الاقتصادية التحول من مرحلة التأخر إلى التقدم، وتشترط إحداث تعديلات جذرية في كافة القطاعات الاقتصادية، وتنويع الإنتاج، وزيادة حصة الأفراد من الدخل القومي، وعلاج مشاكل البطالة وتوفير مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع (عجمية وناصف، 56-59: 2000).

يعرفها "كنيد ليبرجر" بأنها زيادة الناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات في مدة زمنية محددة، وضرورة تحقيق تطوير تكنولوجي وتشريعي وتنظيمي في المشروعات الإنتاجية الحالية والمتوقع إنشاءها مستقبلا (أحمد، 2013:20).

يتضح من التعاريف السابقة أن التنمية الاقتصادية هي العملية التي تهدف إلى إحداث تغيير شامل في كافة قطاعات الاقتصاد، وتخفيف حدة البطالة بين الشباب، إعادة توزيع الدخل القومي لصالح طبقة الفقراء في المجتمع. بينما النمو الاقتصادي يهدف إلى زيادة متوسط دخل الفرد نتيجة لزيادة إنتاج السلع والخدمات في المجتمع.

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية

تتمثل أهداف التنمية الاقتصادية كما وضحها كل من (عبد الخالق، 46-47: 2022)، و(العش، 2020: 5-0)، و(الهنيني وآخرون، 2019:86) في التالي:

1. زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال الأنشطة الصناعية والزراعية والتجارية.
2. رفع نسبة توظيف المواطنين وتخفيض معدلات البطالة والقضاء على الفقر بكافة أشكاله.
3. تحقيق نمو شامل في كافة القطاعات الاقتصادية.
4. معالجة مشاكل الفساد في الأجهزة الإدارية الحكومية، وذلك من خلال سن الأنظمة واللوائح للحد من مظاهر الفساد الذي يعوق نمو وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة.
5. تشجيع الأفراد المبتكرين والمبدعين على إقامة المشروعات الصناعية.
6. تحقيق مستوى معيشي مناسب لأفراد المجتمع، وتوفير الخدمات الصحية التعليمية والترفيهية.
7. مساواة حقوق العمل للجنسين والمساعدة على تمكين المرأة من العمل في المجالات المختلفة.
8. تطوير البنية التحتية وللاتصالات وتقنية المعلومات وتشجيع ابتكار الصناعات الجديدة.

ثالثا: دور مشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية

يتمثل دور مشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية في التالي: (سليمان، 2016:3)، و (عباس، 9-11: 2020)، و (اليزيدي، 2019:3)، و (الدغشيم ومحمد، 2018:44-45)، و (العش، 2020: 5-7)

1- زيادة الناتج المحلي الإجمالي: عرف "جباري، 2015" الناتج المحلي الإجمالي بأنه "القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة ضمن البلاد في فترة زمنية معينة". ويتحقق زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال التالي:

- زيادة الإيرادات المحققة للدولة من خلال تنويع النشاط الاقتصادي، من المشروعات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية لرواد الأعمال.
- زيادة إنتاج السلع والخدمات المطلوبة للسوق المحلي بالجودة والسعر المناسبين.
- وإنتاج السلع الوسيطة ومستلزمات المشروعات الكبيرة.
- تهدف مشاريع رواد الأعمال على تأكيد جودة الإنتاج الصناعي وحمايته ومنافسة المنتجات المستوردة.
- السلع والخدمات المنتجة خفض تكاليف الإنتاج
- تشغيل مدخرات والموارد المالية لدى الأسر والعائلات الكبيرة في مشروعات ريادية ابتكارية تحقق عوائد اقتصادية عالية للأسر والمجتمع ككل.
- المساهمة في زيادة الناتج من المشروعات الصناعية والزراعية المقامة في المدن التنموية الجديدة.
- تكامل المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة مع المشروعات الكبيرة، وذلك بإنتاج السلع الوسيطة.

2- **تقليل حدة البطالة:** يتمثل الهدف من مشروعات ريادة الأعمال في توظيف عدد كبير من المواطنين وتقليل حدة البطالة في الدولة، تشجيع المغامرين والمبتكرين على إقامة مشروعاتهم في بيئة تشريعية وتنظيمية ملائمة لاحتياجاتهم. يساهم رواد الأعمال المبتكرين في توفير فرص توظيف حقيقية للشباب المواطنين، والذي يسهم في الحد من مشكلة البطالة بين

الشباب. كما أن زيادة التوظيف يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات وبالتالي زيادة الإنتاج، والذي ينعكس على زيادة الدخل القومي للدولة، ودفع مسيرة التنمية الاقتصادية.

3- **تشجيع الاستثمار المحلي**: يعرف الاستثمار بأنه تشغيل الموارد المالية لإنتاج سلع أو خدمات أو شراء الأسهم والسندات، أو إجراء البحوث والدراسات لتطوير سلع أو خدمات جديدة (حافظ، 2005:14). ويقصد بالاستثمار المحلي بالمشروعات التي تتم داخل الوطن، وبأموال محلية ومستثمرين محليين (جباري، 2015:14).

4- **تحسين التجارة الخارجية**: زيادة الصادرات من السلع الصناعية والزراعية، الاعتماد على المواد الأولية المحلية في التصنيع والتشغيل وتقليل الواردات من هذه المواد، إمداد المشروعات الكبيرة بالسلع نصف مصنعة.

5- **تقليل التبعية التكنولوجية**: يتسم رواد الأعمال بحب المغامرة والتجديد والابتكار أكثر من أصحاب المشروعات الكبيرة، والمخاطرة في دخول أسواق جديدة ومنافسة المنتجات العالمية، استخدام التكنولوجيا الحديثة في تطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي حاجات السوق المحلي. استخدام الآلات والمعدات التكنولوجيا الحديثة في اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام التي تتميز بخفض تكاليف الانتاج والنقل والجودة العالية.

يتضح مما سبق أن مشروعات ريادة الأعمال لها دور كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال الأنشطة الاقتصادية المتنوعة (الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية)، وزيادة فرص توظيف المواطنين وتقليل معدل البطالة، اتجاه الرواد المبتكرين لإنتاج المنتجات والخدمات المطابقة لمعايير الجودة العالمية والتي يمكن المنافسة بها في الأسواق العالمية. كما يهدف رواد الأعمال إلى التوجه لإقامة المشروعات الابتكارية المعتمدة على التكنولوجيا المتقدمة، وزيادة الإنتاج الموجه للتصدير وإكتساب المزايا التنافسية في الأسواق العالمية.

2.2. الدراسات السابقة

1.2.2. الدراسات باللغة العربية

هدفت دراسة **"اليزيدي، 2022"** إلى التعرف على دور مشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، وخاصة علاج مشكلة البطالة. أظهرت نتائج الدراسة وجود عدة معوقات في تأسيس وتشغيل مشروعات رواد الأعمال، مثل محدودية مقدار التمويل الممنوح لرواد الأعمال، وصعوبة وطول إجراءات الحصول على قروض.أوصت الدراسة بضرورة تبسيط الإجراءات القانونية والإدارية المتعلقة بتنفيذ المشاريع الريادية.

"مدفوني وقدري، 2021" تناولو دراسة حالة "مركز واعد" التابع لشركة أرامكو في تمويل مشروعات ريادة الأعمال، وكيف أثر في زيادة عدد المشروعات ونجاحها واستمرارها في العمل بسبب القروض الميسرة الممنوحة للرواد وإلغاء شرط وجود ضامن للحصول على القرض. أوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من تجربة مركز واعد الناجحة في دعم مشروعات ريادة الأعمال في الجزائر.

هدفت دراسة **"ظيف وآخرون،2020"** إلى التعرف على دور رواد الأعمال في رفع مستوى التنمية الاقتصادية في الجزائر. أوضحت النتائج أن المشروعات الريادية حققت معدلات توظيف عالية للشباب، مما خفض معدلات البطالة وقلل مستويات الفقر في البلاد. أوصت الدراسة بضرورة معالجة كافة المعوقات التشريعية التي تعوق نمو وازدهار مشروعات ريادة الأعمال، وضرورة تشجيع صناديق رأس المال المغامر في تقديم تمويل ميسر للرواد المبتكرين.

هدفت دراسة **"عباس، 2020"** إلى التعرف على مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر، وتحديد المعوقات التي تواجه هذه المشروعات، والجهود التي بذلتها الحكومة المصرية لإزالة هذه المعوقات. أظهرت نتائج الدراسة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ساهمت بشكل كبير في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في مصر، حيث بلغت مساهمتها نسبة 80% من الزيادة في معدل الناتج المحلي الإجمالي.

هدفت دراسة **"الجزار، 2019"** إلى التعرف على تجارب عدد من الدول العربية والأجنبية في دعم مشروعات ريادة الأعمال. أوصت الدراسة بضرورة سن الحكومات العربية مزيد من الأطر القانونية والتنظيمية لدعم وتيسير إنشاء مشروعات ريادة الأعمال، وإنشاء معاهد ومراكز تأهيل متخصصة لرفع مهارات وخبرات رواد الأعمال.

هدفت دراسة **"القبي وأمنهي، 2019"** إلى التعرف على مجالات عمل مشروعات ريادة الأعمال وأثرها في الوصول إلى التنمية الشاملة المستدامة، وذلك من وجهة نظر عينة من المديرين في جهاز استثمار مياه النهر الصناعي في المنطقة الوسطى بليبيا. توصلت الدراسة لوجود أثر معنوي عالي لأبعاد المبادرة والإبداع في تحقيق التنمية المستدامة، وأن بعد المخاطرة جاء مستوى تطبيقه بدرجة متوسطة.

تناول **"الهنيني وآخرون، 2019"** دراسة حالة لآراء عينة من المديرين في المصارف الأردنية في أثر تطبيق أبعاد الريادة (ثقافة الريادة، والابداع والابتكار، ودرجة التنافس والاستقلال) في تحقيق التنمية الاقتصادية. أظهرت نتائج وجود أثر دال إحصائيا لدور أبعاد ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال زيادة الدخل القومي الإجمالي للدولة من ناتج هذه المشروعات، وزيادة معدلات التصدير وتقليل الواردات، وزيادة الاستثمارات الكلية.

هدفت دراسة **"أبو سليم، 2019"** تحليل الوضع الحالي للنواحي القانونية والتنظيمية لدعم رواد الأعمال في فلسطين. وقد تضمنت الدراسة استعراض الأطر التنظيمية والتشريعية الصادرة في دولة ماليزيا لدعم تمويل وتشغيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. توصلت الدراسة إلى أن الحكومة الماليزية دعمت بشكل كبير رواد الأعمال المحليين، من خلال التمويل الميسر، وتبسيط الإجراءات الإدارية والتنظيمية، وتعزيز دور حاضنات الأعمال في النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة لنشر ثقافة العمل الحر من بداية مراحل التعليم الأساسي.

هدفت دراسة **"صادق، 2018"** إلى إجراء دراسة حالة لتأثير مشروع الصندوق الوطني المغامر في دعم وزيادة مشروعات رواد الأعمال في الكويت. أظهرت نتائج الدراسة وجود العديد من المعوقات القانونية التي أثرت على أداء هذا الصندوق مقارنة مع أداء صناديق القطاع الخاص. قدمت الدراسة مقترحات لتعديل الأطر التشريعية والتنظيمية لعمل الصندوق الوطني، وطرق ميسرة لمنح التمويل للمشروعات الخاصة.

هدفت دراسة **"شقير وآخرون، 2018"** التعرف على مساهمة مشروعات المرأة السعودية الريادية في تطوير منطقة القصيم، والمعوقات التي واجهوها في العمل. توصلت الدراسة إلى أن المشروعات الريادية للمرأة السعودية كانت في القطاع الخدمي، وأن التمويل وتسويق المنتجات من أكثر المعوقات التي واجهوها في العمل.

2.2.2. الدراسات باللغة الانجليزية

دراسة **"Dumančić and Časni. 2021"** تناولت تحليل أثر الأطر القانونية للمشروعات التعاونية في نمو الاقتصاد الكرواتي، من حيث زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدولة وتوفير فرص توظيف كثيرة للشباب. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن المشروعات التعاونية قد حققت زيادة ملحوظة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد، كما أنها وفرت فرص عمل للشباب العاطلين،

لكن كانت الاستثمارات الأجنبية في مشروعات النقل الإلكتروني أكبر من الاستثمارات المحلية. كما أثبتت الدراسة أن الأطر القانونية الخاصة بمشروعات النقل الإلكترونية في كرواتيا مازالت تتطلب مزيد من التعديل والتطوير.

هدفت دراسة **"Idowu, 2019"** إلى التعرف على دور الأطر القانونية في دعم مشروعات ريادة الأعمال في نيجيريا وأثارها في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تناولت الدراسة التحديات التي واجهت المستثمرين المحليين نتيجة للمساوئ التي تركها الاستعمار البريطاني على البلاد. أثبتت النتائج أن الأطر القانونية لمشروعات رواد الأعمال متأثرة بدرجة كبيرة بفترة المستعمر البريطاني للدولة، وأن حجم الاستثمارات الأجنبية أكبر من حجم الاستثمارات المحلية. أوصي البحث بضرورة سن المزيد من التشريعات واللوائح لدعم المستثمرين المحليين وزيادة الحوافز والتسهيلات الضريبية.

هدفت دراسة "**Yuleva – Chuchulayna,** 2019" إلى التعرف على الأطر التشريعية والتنظيمية الصادرة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بلغاريا. توصلت الدراسة أنه على الرغم من وجود تشريعات عديدة لدعم رواد الأعمال المحليين، إلا أن رواد الأعمال واجهوا عقبات كثيرة، مثل نقص الوعي بالقوانين والنظم التجارية، وجود فساد في الأجهزة الإدارية الحكومية وبيروقراطية في تطبيق القوانين. أوصت الدراسة بضرورة القضاء على الفساد في الأجهزة الإدارية، وتطوير القوانين الخاصة بمشروعات رواد الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

هدفت دراسة **"Sotiroski and Serafimovska, 2013"** إلى التعرف على تأثير القوانين والنظم الإدارية في دعم وتشجيع المشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مقدونيا. خلصت الدراسة أن جمهورية مقدونيا سنت العديد من التشريعات وإنشاء جهات ومنصات جديدة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مثل منصة موحدة متكاملة لكل الوزارات والجهات الداعمة والرقابية على مشروعات ريادة الأعمال، وتطوير قانون حماية الملكية الفكرية للمشروعات الابتكارية.

هدفت دراسة **"Dixon et al., 2006"** إلى تحليل أثر القوانين والنظم الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الريادية في كندا. توصلت الدراسة لوجود اختلاف ذو دلالة إحصائية في تأثير القوانين بين الشركات الكبيرة والصغيرة الحجم لصالح الشركات الكبيرة، لم يتضمن قانون الشركات إجراءات جديدة لمعالجة حالات الإفلاس والمنازعات التجارية، وعدم تطبيق قانون التأمينات لشكل صحيح في الشركات صغيرة الحجم.

تناولت دراسة **"KETER , 2005"** التعرف على التشريعات والأنظمة الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في في كينيا، وأثر هذه التشريعات في نمو واستمرار هذه المشروعات وقدرتها على المنافسة. خلصت الدراسة أن النظم والقوانين الجديدة أدت إلى زيادة ونمو المشروعات في المناطق محل الدراسة، وأن المشروعات التي التزمت بتطبيق القوانين حققت إيرادات كبيرة جدا عن المشروعات التي لم تلتزم بالنظم واللوائح.

3.2.2. التعليق على الدراسات السابقة

- اتضح من تحليل الدراسات السابقة توافر عدد قليل جدا من الدراسات في البلدان العربية خاصة بتحليل أثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- وجود العديد الدراسات الأجنبية التي تناولت الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال ودورها في دعم رواد الأعمال المحليين، ووجود دراسات تناولت أثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية مثل دراسة كل من "Dumančić and Časni. 2021"، و"Idowu, 2019".

- يتفق البحث الحالي مع عدة دراسات سابقة في تناول دور مشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية، مثل دراسة كل من دراسة "اليزيدي، 2022"، و"ظيف وآخرون،2020"، و"عباس، 2020"، و"القبي وأمنهي، 2019"، و"الهنيني وآخرون، 2019"، و"أبو سليم، 2019". لكن يختلف البحث الحالي مع هذه الدراسات، حيث أن البحث الحالي سوف يتناول أثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- يتفق البحث الحالي مع بعض الدراسات السابقة في تناول مفاهيم ريادة الأعمال وخصائصها والأطر القانونية والتنظيمية واللوائح المنظمة لعمل هذه المشروعات، مثل دراسة كل من "Yuleva – Chuchulayna, 2019"، و "Sotiroski and Serafimovska, 2013"، و "Dixon et al., 2006" "KETER , 2005"، و "صادق، 2018".
- يتفق البحث الحالي مع دراسة كل من دراسة **"شقير وآخرون، 2018"**، دراسة **"مدفوني وقدري، 2021"**، من حيث دراسة حالة في المملكة العربية السعودية، ويختلف معهم في تناول الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية.
- اتضح من نتائج الدراسات السابقة أهمية الأطر القانونية والتنظيمية واللوائح في دعم مشروعات ريادة الأعمال والعمل على نموها واستمرارها في الأسواق، وإنعكاس أثرها في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، تتمثل في توفير فرص عمل للشباب، تقديم منتجات وخدمات مبتكرة وتحقيق زيادة حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي.
- تم الاستعانة بالدراسات السابقة في تحديد فكرة البحث، وصياغة الأسئلة والفروض، وتحديد المنهجية المناسبة، وتصميم أداة البحث (الاستبيان).

3. الطرق والإجراءات

1.3. المنهجية:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي الميداني، حيث تم إجراء مسحا للدراسات السابقة والكتب والمجلات ذات الصلة بموضوع البحث لإعداد المفاهيم النظرية للبحث. كما تم إجراء مسحا ميدانيا لمجتمع رواد الأعمال في منطقة القصيم بالمملكة العربية السعودية بواسطة استبيان يمثل أداة البحث الرئيسية، الذي تم تصميمه وتحليله إحصائيا للإجابة على أسئلة البحث واختبار صحة الفروض.

2.3. مصادر جمع بيانات البحث

تتمثل مصادر جمع بيانات البحث في الآتي:

1. المصادر الثانوية: تتمثل في الكتب والمجلات العلمية والدوريات والمواقع الإلكترونية المتخصصة في موضوع البحث.
2. المصادر الأولية: تتمثل في الآتي
   - الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة البحث من رواد الأعمال.
   - أسلوب المقابلات الشخصية لجمع البيانات من الشركاء المجتمعين من الجهات الداعمة في منطقة القصيم وأساتذة الاقتصاد والقانون وريادة الأعمال في جامعة القصيم.

ISSN: 2706-6495

3.3. مجتمع وعينة البحث

تكون مجتمع البحث من الآتي:

- رواد الأعمال في منطقة القصيم وعددهم (4800)، والشركاء المجتمعين من عدة جهات مثل (الهيئة العامة للمنشآت، والغرفة التجارية الصناعية، ومعهد ريادة الأعمال الوطني، وجامعة القصيم) وعددهم (40).

عينة البحث:

تكونت عينة البحث من مجموعتين، هما:

المجموعة الأولى: عينة عمدية من الشركاء المجتمعين من عدة جهات مثل (الهيئة العامة للمنشآت، والغرفة التجارية الصناعية، ومعهد ريادة الأعمال الوطني ببريدة، وجامعة القصيم) وعددهم (40)، وقد تم إجراء مقابلات شخصية مع الشركاء المجتمعين وعرض الاستبيان عليهم، وتم استلام إجابات من الشركاء المجتمعين بعدد (32) بنسبة 80%. يتضح من جدول رقم (1) ملحق رقم (4) توزيع أفراد عينة البحث من الشركاء المجتمعين حسب المتغيرات الضخصية، وكانت النتائج كما يلي:

- كانت غالبية عينة البحث التي أجابت على الاستبيان من الشركاء المجتمعين من الإناث بنسبة 56.3%.
- أجابت غالبية عينة البحث من الشركاء المجتمعين بنسبة 56.3% من الفئة العمرية (35-50 عام)، يليها الفئة العمرية (أكثر من 50 عام) بنسبة 28.1%.
- كانت أعلى نسبة مستجيبة من عينة البحث من الشركاء المجتمعين بالنسبة لمتغير سنوات الخبرة من الفئة (5-15 عام) بنسبة 65.6%، يليها الفئة من (أكثر من 15 عام) بنسبة 21.9%.
- كانت أعلى نسبة مستجيبة من عينة البحث من الشركاء المجتمعين بالنسبة لمتغير المؤهل الدراسي من حملة البكالوريوس بنسبة 53.1 % وهم من الموظفين والمدربين العاملين في الجهات الداعمة لرواد الأعمال، يليها حملة الدكتوراه بنسبة 34.4% وهم من أساتذة الاقتصاد وريادة الأعمال والقانون في جامعة القصيم.
- لم تتناول الدراسات السابقة آراء الشركاء المجتمعين في أثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المجموعة الثانية: تتمثل في رواد الأعمال في منطقة القصيم، ونظرا لصعوبة الحصر الكلي في جمع بيانات البحث لاعتبارات الوقت، والتكلفة المرتفعة، والجهد الكبير في مقابلة عينة البحث من الرواد في كل مناطق القصيم، فقد تم استخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية طبقا لمعادلة (Moore et al., 2003) كالتالي:

المعادلة:

$$n = \frac{(1.96)2}{2*0.05} = 384$$

وحيث أن مجتمع البحث (n) = 4800، فإن حجم العينة باستخدام المعادلة يكون:

$$N = \frac{384 * 4800}{4800 + 384 - 1} = 355.62 = 356$$

ISSN: 2706-6495

وتم توزيع عدد (350) استبانة على رواد الأعمال وتم استرجاع عدد (300) من الاستجابات، وتم استبعاد (22) استبانة غير صالحة للتحليل. أصبح عدد الاستبيانات التي خضعت للتحليل (278) بنسبة (79%) من الاستبيانات الموزعة. ويوضح جدول رقم (2) ملحق رقم (4) توزيع أفراد عينة البحث من رواد الأعمال حسب المتغيرات الشخصية، وكانت النتائج كالآتي:

- جاءت أعلى نسبة مستجيبة من عينة البحث من الذكور بنسبة 56.1% بالنسبة لمتغير الجنس. تعود هذه النتيجة أن الذكور في المجتمع السعودي يفضلون العمل الحر أكثر من النساء.
- جاءت النسبة الأعلى من عينة البحث بالنسبة لمتغير نوع المشروع الريادي من المشروعات الخدمية بنسبة 46%، يليها المشروعات التجارية بنسبة 34.5%، يليهم المشروعات الصناعية بنسبة 7.9%، وكانت أقل نسبة مستجيبة من عينة البحث من مشروعات التكنولوجيا البسيطة بنسبة 5%. تعود هذه النسب أن غالبية عينة البحث من رواد الأعمال يفضلون المشروعات الخدمية والتجارية أكثر، لأنها لا تتطلب تجهيزات رأسمالية كبيرة، وأن مصادر التمويل لا توفر دعم مالي كبير لإنشاء المشروعات الصناعية والتكنولوجيا.
- جاءت أعلى نسبة مستجيبة من عينة البحث من المشروعات الريادية المنشأة من (5 إلى 10 سنوات)، يليها نسبة المشروعات المنشأة (أقل من 5 سنوات)، وكانت المشروعات المنشأة منذ أكثر من 10 سنوات النسبة الأقل في عينة البحث. تعود هذه النسبة أن بعض مشروعات رواد الأعمال تتعثر لعدم قدرتها على سداد أعباء التمويل، وتعثر البعض الآخر نتيجة للمنافسة الشديدة من المشروعات الكبيرة.
- تعتمد النسبة الأكبر (49.3%) من عينة البحث المستجيبة على التمويل من الجهات الداعمة لرواد الأعمال (من بنك التنمية الاجتماعية وصندوق التنمية الصناعية)، يليها نسبة 38.1% من عينة البحث الممولة ذاتيا. كانت النسبة الأقل (4.3%) من عينة البحث ممولة من البنوك التجارية، ويعود ذلك لارتفاع تكلفة التمويل من البنوك التجارية، كما أن شروط التمويل طويلة ومعقدة وتتطلب ضمانات كثيرة.
- جاءت غالبية عينة البحث بنسبة 68% من أصحاب المشروعات المتناهية في الصغر والتي تتضمن عمالة أقل من خمس أفراد، يليها المشروعات الصغيرة بنسبة 27% ولديها عمالة من 5 إلى 49 عاملا، يليهم المشروعات المتوسطة ولديها عمالة من 50 إلى أقل من 249 عاملا. وتعود هذه النسب لعدم توافر رأس المال الكافي لديهم لإقامة مشروعات متوسطة أو كبيرة، وضعف التمويل المقدم لغالبية مشروعات رواد الأعمال، بالإضافة لوجود صعوبات في التواصل مع أصحاب المشروعات الريادية الكبيرة لإنشغال أصحابها وعدم تواجدهم في منطقة القصيم.

4.3. أداة البحث

تتمثل أداة البحث الأساسية في استبيان صمم لغرض جمع البيانات من عينة البحث من رواد الأعمال والشركاء المجتمعين في منطقة القصيم. كما تم إجراء مقابلات شخصية مع عينة البحث من الشركاء المجتمعين الذين يتمتعون بخبرة عالية في مجال ريادة الأعمال والاقتصاد والقانون وتوزيع الاستبيان عليهم. وقد تم الاستعانة بالأطر التشريعية والتنظيمية واللوائح الصادرة في المملكة العربية السعودية (ملحق رقم 3) في تصميم الأول للاستبيان. كما تم الاستفادة من المراجع والدوريات والبحوث السابقة المماثلة لموضوع البحث في تصميم بقية محاور الاستبيان، لكي يساعد على تحقيق أهداف البحث والإجابة على التساؤلات. تضمن الاستبيان القسم الأول الخاص بالبيانات الشخصية، وقسمين بهما عدد (82) فقرة كما موضح في الآتي:

- **القسم الأول:** ويتضمن المعلومات الشخصية عن الشركاء المجتمعين ورواد الأعمال:
  - الشركاء المجتمعين (الجنس، العمر، سنوات الخبرة، المؤهل الدراسي)
  - رواد الأعمال (الجنس، نوع المشروع الريادي، عدد سنوات المشروع الريادي، مصدر التمويل، عدد العاملين في المشروع).
- **القسم الثاني:** يتكون هذا القسم من (40) فقرة مقسمة على ثلاث محاور (ملحق رقم 1)، هي:
  - **المحور الأول:** يهدف هذا المحور التعرف على مستوى وعي رواد الأعمال في منطقة القصيم بالأطر التشريعية والتنظيمية واللوائح الصادرة لدعم مشروعاتهم.
  - **المحور الثاني:** يهدف هذا المحور التعرف على ما مستوى استفادة رواد الأعمال في منطقة القصيم من الجهات الداعمة لهم.
  - **المحور الثالث:** يهدف هذا المحور التعرف معوقات تأسيس وتمويل وتشغيل مشروعات ريادة الأعمال من وجهة نظر رواد الأعمال في منطقة القصيم.
- **القسم الثالث:** يهدف هذا القسم التعرف على مدى تأثير الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية وفقا لرؤية 2030، وذلك من وجهة نظر رواد الأعمال والشركاء المجتمعين في منطقة القصيم. تكون هذا القسم من (42) فقرة مقسمة على خمس محاور (ملحق رقم (2)، وهي:
  - **المحور الرابع:** يهدف هذا المحور التعرف على تأثير الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في زيادة الناتج المحلي الإجمالي من الأنشطة الاقتصادية الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية المملكة العربية السعودية، وذلك من وجهة نظر رواد الأعمال والشركاء المجتمعين.
  - **المحور الخامس:** يهدف هذا المحور التعرف على تأثير الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تقليل حدة البطالة في المملكة العربية السعودية، وذلك من وجهة نظر رواد الأعمال والشركاء المجتمعين.
  - **المحور السادس:** يهدف هذا المحور التعرف على تأثير الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في زيادة الاستثمارات المحلية في المملكة العربية السعودية، وذلك من وجهة نظر رواد الأعمال والشركاء المجتمعين.
  - **المحور السابع:** يهدف هذا المحور التعرف على تأثير الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تحسين التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية، وذلك من وجهة نظر رواد الأعمال والشركاء المجتمعين.
  - **المحور الثامن:** يهدف هذا المحور التعرف على تأثير الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تقليل التبعية التكنولوجية للدول الأجنبية،

تم اختبار مدى صلاحية الاستبيان من خلال الآتي:-

5.3. صدق أداة البحث:

تم استخدام طريقة صدق المضمون للتحقق من صدق أداة البحث، حيث تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين في مجال القانون المدني والتجاري، ومجموعة ثانية من المحكمين في مجال إدارة الأعمال والاقتصاد في بعض الجامعات السعودية (ملحق رقم 5). وتم تنفيذ ملاحظات المحكمين من حيث إلغاء بعض الفقرات غير المرتبطة بموضوع البحث، وإعادة صياغة الفقرات التي بها أخطاء قانونية ولغوية.

بالإضافة إلى ذلك، تم عرض الاستبيان على عينة استطلاعية مكونة من (35) من رواد الأعمال خارج عينة البحث، للتعرف على درجة قبول رواد الأعمال لفقرات الاستبيان، وقد أكدوا سهولة فقرات الاستبيان ورغبتهم في الإجابة عليه، مما أكد صدق أداة البحث.

6.3. ثبات أداة البحث:

(1) تم حساب الاتساق الداخلي للاستبيان وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محاور الاستبيان والدرجة الكلية للاستبيان ككل من خلال معامل ألفا Cronbach's Alpha Coefficient.

(2) تم حساب الصدق البنائي والذي يوضح مدى ارتباط كل محور من محاور البحث بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان. يوضح جدول رقم (3) ملحق رقم (4) نتائج قياس ثبات الاستبيان، ومعامل الارتباط بين درجة كل محور من محاور الاستبيان والدرجة الكلية للاستبيان، وكانت النتائج كما يلي:

- يتضح من الجدول السابق أن كافة معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحاور والدرجة الكلية للاستبيان ككل دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك يكون الاستبيان صادقا لقياس كل فقراته.
- قيمة معامل ألفا كرونباخ عالية لكل محاور الاستبيان، حيث تراوحت بين 0.995 – 0.786، بينما بلغت للاستبيان ككل 0.995، وهذا يدل أن الثبات مرتفع ودال إحصائيا. بذلك تم التأكد من صدق وثبات الاستبيان، مما يؤكد بصحة الاستبيان وصلاحيته للإجابة على أسئلة البحث واختبار الفروض.
- كل معاملات الارتباط في كل الاستبيان دالة إحصائيا عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك تكون كل محاور الاستبيان تتميز بالصدق لما وضعت لقياسه، وقد تراوحت قيم معامل الارتباط بين 0.982 - 0.867 والقيمة الاحتمالية لكل محور أقل من (0.05)، وهذا يؤكد أن المقياس المستخدم يتميز بصدق كبير.

7.3. إجراءات تطبيق أداة الدراسة:

تم إعداد استبيان إلكتروني وموقعه:

https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSdzm1hLVOS31c3yZcm_mcwuJ98Epd3VuzuMvWGpLd_XqGTqOw/viewform

وتم إرسال رابط الاستبيان الإلكتروني لبعض عينة البحث من رواد الأعمال والشركاء المجتمعين في منطقة القصيم عن طريق البريد الإلكتروني والواتس أب، كما تم توزيع الاستبيان ورقيا على عينة البحث من رواد الأعمال والشركاء المجتمعين، وذلك في الفترة من شهر فبراير إلى شهر مارس 2023م.

8.3. التحليلات الإحصائية:

أدخلت بيانات البحث على الحاسب الآلي وتمت معالجة البيانات باستخدام برنامج SPSS، واستخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

- معاملات ثبات ألفا لكرونباخ
- معامل الارتباط بيرسون
- المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، ومستوى التأثير لكل فقرة من فقرات أبعاد محاور القسم الثالث في البحث.

- تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لفحص الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة على المحاور الخمسة لأثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية وفقا للمتغيرات الديمغرافية لرواد الأعمال في منطقة القصيم (الجنس، نوع المشروع الريادي)
- اختبار شيفيه (LSD) لإجراء المقارنات البعيدة.

استخدمت عدة مقاييس لتحليل بيانات الدراسة الميدانية، تتمثل في الآتي:

1- مقياس تجميعي ثلاثي للتعرف على مستوى وعي رواد الأعمال في منطقة القصيم بالأطر التشريعية والتنظيمية واللوائح الصادرة لدعم مشروعاتهم، ومدى الإجابة يكون بـ (وعي بدرجة عالية – وعي بدرجة متوسطة – وعي بدرجة منخفضة)، ويتكون من (13) فقرة. يتمثل المتوسط المرجح لهذا المقياس كالتالي

i. الإجابة من 3.0 – 2.33 تدل على درجة وعي عالية.
ii. الإجابة من 2.32 – 1.66 تدل على درجة وعي متوسطة
iii. الإجابة من 1.65 - 1 تدل على درجة وعي منخفضة

2- مقياس تجميعي ثلاثي للتعرف على مستوى استفادة رواد الأعمال في منطقة القصيم من الجهات الداعمة لهم، ومدى الإجابة يكون بـ (مستوى عالي – مستوى متوسط – مستوى ضعيف)، ويتكون من (10) فقرة. يتمثل المتوسط المرجح لهذا المقياس كالتالي:

i. الإجابة من 3.0 – 2.33 تدل على مستوى استفادة عالية.
ii. الإجابة من 2.32 – 1.66 تدل على مستوى استفادة متوسطة
iii. الإجابة من 1.65 - 1 تدل على مستوى استفادة منخفضة

3- مقياس تجميعي ثلاثي للتعرف على معوقات تأسيس وتمويل وتشغيل مشروعات ريادة الأعمال من وجهة نظر رواد الأعمال في منطقة القصيم، ومدى الإجابة يكون بـ (موافق – موافق إلى حد ما – غير موافق)، ويتكون من (12) فقرة. يتمثل المتوسط المرجح لهذا المقياس كالتالي:

i. الإجابة من 3.0 – 2.33 تدل على موافق.
ii. الإجابة من 2.32 – 1.66 تدل على موافق إلى حد ما
iii. الإجابة من 1.65 - 1 تدل على غير موافق

4- مقياس تجميعي (ليكرت الخماسي) للتعرف مدى تأثير الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية بأبعادها في المملكة العربية السعودية وفقا لرؤية 2030 وذلك من وجهة نظر رواد الأعمال والشركاء المجتمعين في منطقة القصيم، ومدى الإجابة يكون بـ (أوافق بشدة – أوافق – محايد – لا أوافق – لا أوافق بشدة)، ويتكون من (42) فقرة. يتمثل المتوسط المرجح لهذا المقياس كالتالي:

مستوى الموافقة	المتوسط المرجح
لا أوافق بشدة	القيمة من 1 – 1,79
لا أوافق	القيمة من 1,80 – 2,59
محايد	القيمة من 2,60 – 3,39

أوافق	القيمة من 3,40 – 4,19
أوافق بشدة	القيمة من 4,20 – 5

حساب مستوى التأثير لفقرات المحاور (الرابع، والخامس، والسادس، والسابع، والثامن):

مستوى التأثير = (الدرجة القصوى – الدرجة الدنيا)/3

مستوى التأثير = (5-1)/3 = 1.33

مستوى التأثير	القيمة
ضعيفا	من 1 إلى أقل من 2.33
متوسطا	من 2.33 إلى 3.66
قويا	أكبر من 3.66

4. مناقشة النتائج وتفسيرها

1.4. مناقشة نتائج تحليل أسئلة البحث وتفسيرها

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما مستوى وعي رواد الأعمال في منطقة القصيم بالأطر التشريعية والتنظيمية واللوائح الصادرة لدعم مشروعاتهم؟ يوضح جدول رقم (4) ملحق رقم (4) نتائج التحليل الإحصائي لإجابات عينة البحث من رواد الأعمال على مدى الوعي بالأطر التشريعية والتنظيمية واللوائح الصادرة لدعم مشروعاتهم في المملكة العربية السعودية، وكانت نتائج التحليل كما يلي:

- يتضح من إجابات عينة البحث من رواد الأعمال أن الأهمية النسبية للمحور الأول متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور 1.91 والانحراف المعياري 0.6167، وهذا يدل على أن رواد الأعمال في منطقة القصيم لديهم وعي بدرجة متوسطة بالأطر القانونية لتأسيس وتنظيم وتشغيل المشروعات. وتعود هذه النتيجة لقلة الدورات التدريبية المقدمة من الجهات الداعمة والجامعات السعودية والخاصة بتوعية وتثقيف رواد الأعمال بالأنظمة واللوائح والسياسات المنظمة لتشغيل المشروعات.
- أجابت عينة البحث من رواد الأعمال بأن لديهم وعي بمستوى عالي ببعض الأطر القانونية لتأسيس وتشغيل وتمويل المشروعات، مثل فقرة "نظام البلديات والقرى السعودي"، وفقرة "الأنظمة واللوائح الخاصة بالزكاة والضرائب"، وفقرة "نظام العمل والتأمينات الاجتماعية"، وفقرة "نظام اللائحة التنفيذية لتمويل المشروعات"، وفقرة "نظام التستر التجاري الذي يهدف إلى الحماية القانونية لأصحاب المشروعات". وتعزى هذه النتيجة لتلقى رواد الأعمال دورات تدريبية واستشارات عن النواحي القانونية والتمويلية والإدارية من الجهات الداعمة (معهد ريادة الأعمال الوطني والغرفة التجارية والصناعية) وخاصة الأطر القانونية الخاصة بتأسيس وتشغيل المشروعات، وقانون العمل والتأمينات الاجتماعية، وقانون الزكاة والضرائب. كما تلقى بعض رواد الأعمال استشارات قانونية وتمويلية وإدارية من مكاتب إستشارية خاصة.

- جاءت إجابات رواد الأعمال بمستوى وعي متوسط عن بعض الأطر القانونية والتنظيمية، مثل أنظمة حماية حقوق الملكية الفكرية، وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والأسماء التجارية، ونظام الإفلاس الجديد، ونظام فض المنازعات التجارية. تعود هذه النتيجة لأن غالبية مشروعات رواد الأعمال في المجال التجاري والخدمي، وغالبيتها مشروعات صغيرة ومتناهية في الصغر ولا تعمل في المجالات المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية، وليس لديها أسماء أو علامات تجارية كبيرة. بالإضافة لمعرفتهم المتوسطة بنظم الإفلاس وفض المنازعات التجارية لنقص التوعية القانونية بهذه الأنظمة من الجهات الداعمة لهم.
- جاءت أيضا ردود عينة البحث من رواد الأعمال بمستوى وعي منخفض لبعض الأطر القانونية والتنظيمية، مثل نظام الامتياز التجاري، ونظام الاستثمار، والأنظمة الخاصة بالتجارة الخارجية والجمارك والتعريفات الجمركية على الواردات، ونظام القياس والمعايرة الخاص بمطابقة جودة المنتجات والخدمات. وأيضا أجاب رواد الأعمال بأنهم ليس لديهم وعي كافي بأنظمة مكافحة الفساد وغسيل الأموال ومحاربة الغش التجاري.
- تتفق هذه النتيجة مع دراسة **"Idowu, 2019"** التي أثبت وجود وعي ودراية لدى رواد الأعمال بدرجة متوسطة في نيجيريا بالأطر القانونية والتشريعية للمشروعات، وأن الأطر مازالت متأثرة بفترة الاستعمار الأجنبي للبلاد على الرغم من التعديلات الكثيرة التي تمت على الأطر القانونية في نيجيريا.
- لم تتناول الدراسات السابقة باللغة العربية دراسة مستوى وعي رواد الأعمال بالأطر القانونية والأنظمة واللوائح الخاصة بالمشروعات.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما مستوى وعي واستفادة رواد الأعمال في منطقة القصيم من الجهات الداعمة لهم؟

يوضح جدول رقم (5) ملحق رقم (4) نتائج التحليل الإحصائي لإجابات عينة البحث من رواد الأعمال على مستوى الاستفادة من الجهات الداعمة لهم، ونتائج التحليل كما يلي:

- جاءت إجابات رواد الأعمال بمستوى وعي واستفادة متوسطة على المحور الثاني بمتوسط حسابي عام للمحور بمقدار (1.90) وانحراف معياري 0.3620، حيث كانت بعض الإجابات بمستوى عالي والبعض الأخر بمستوى منخفض.
- جاءت إجابات رواد الأعمال بمستوى وعي واستفادة عالية ومباشرة من بعض الجهات الداعمة لمشروعاتهم، مثل الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والغرفة التجارية والصناعية، ومعهد ريادة الأعمال الوطني، وبنك التنمية الاجتماعية في منطقة القصيم. ويعود ذلك لحرص هذه الجهات على تقديم كافة وسائل الدعم والمساندة لرواد الأعمال، من استشارات، ودورات تدريبية، وإعداد دراسات جدوى للمشروعات التي يقدمها رواد الأعمال.
- جاءت أيضا إجابات رواد الأعمال بمستوى وعي واستفادة عالية من صندوق التنمية البشرية في دعم توظيف المواطنين والعديد من المنصات الإلكترونية التي تقدم خدمات مباشرة لرواد الأعمال، مثل منصة قوى لتوثيق عقود العمل الكترونيا لضمان حماية حقوق الموظفين في القطاع الخاص، ومنصة بلدي لتسهيل إجراءات تأسيس المشروعات، ومنصة أبشر الخاصة بتسهيل ومتابعة إجراءات توظيف العمالة الوافدة.
- جاءت إجابات رواد الأعمال بمستوى وعي واستفادة منخفضة من بعض الجهات، مثل حاضنات ومسرعات الأعمال وذلك لقلة وعي رواد الأعمال بالخدمات التي تقدمها هذه الحاضنات، وبرنامج كفالة التابع لصندوق التنمية الصناعية

وذلك لقلة وعي بعض رواد الأعمال ببرنامج كفالة وضعف إقبالهم على المشروعات الصناعية. كذلك ضعف الاستفادة من شركات رأس المال الجرئ (المخاطر) وبرنامج عبد اللطيف جميل، وذلك لقلة الوعي بهذه الجهات والخدمات التي تقدمها للمشروعات الريادية في المملكة.

- لم تتناول الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية مستوى الوعي والاستفادة رواد الأعمال من الجهات الحكومية الداعمة لمشروعات ريادة الأعمال.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما هي معوقات تأسيس وتمويل وتشغيل مشروعات ريادة الأعمال من وجهة نظر رواد الأعمال في منطقة القصيم؟ يوضح جدول رقم (6) ملحق رقم (4) التحليل الإحصائي لإجابات عينة البحث من رواد الأعمال على معوقات تأسيس وتمويل وتشغيل مشروعاتهم، وكانت نتائج التحليل كما يلي:

- جاءت إجابات عينة البحث من رواد الأعمال بالموافقة على وجود معوقات في تأسيس وتشغيل وتمويل مشروعاتهم، حيث كان المتوسط الحسابي العام للمحور بمقدار (2.22) بدرجة موافقة، حيث كانت غالبية الإجابات على الفقرات بالموافقة، والموافقة إلى حد ما.
- جاءت إجابات عينة البحث من رواد الأعمال بالموافقة على غالبية فقرات محور معوقات في تأسيس وتشغيل المشروعات بمتوسط حسابي يتراوح ما بين 2.96 إلى، 2.36، مثل فقرة "ارتفاع تكاليف تأسيس المشروعات مع ثبات التمويل المقدم من الجهات الداعمة"، وفقرة " نقص الوعي بالأطر التشريعية واللوائح التنظيمية"، وفقرة "اتجاه غالبية البنوك التجارية لتمويل المشروعات الكبيرة"، وفقرة "إجراءات منح التمويل كثيرة ومعقدة"، وفقرة مشاكل خاصة بحل النزاعات وإنهاء المشروع". تتفق هذه النتيجة مع بعض الدراسات السابقة التي أثبت وجود العديد من المعوقات التي واجهها رواد الأعمال في تأسيس وتمويل وتشغيل مشروعاتهم، مثل دراسة كل من "اليزيدي، 2022" و"عباس، 2020"، و"شقير وآخرون"، 2018"، و"2019 **Yuleva – Chuchulayna,**".
- جاءت إجابات عينة البحث من رواد الأعمال بالموافقة إلى حد ما على بعض الفقرات هذا المحور، وذلك بمتوسط حسابي يتراوح ما بين 2.32 إلى 2.08، مثل فقرة " تضارب الإجراءات الرقابية من عدة جهات حكومية"، و"صعوبة الحصول على العمالة الماهرة التي تتسم بالابتكار والابداع"، و"ضعف الاعفاءات الضريبية المقدمة للمشروعات الناشئة"، و"عدم السماح للمكاتب الاستشارية الخاصة بتقديم خدمات واستشارات قانونية ومحاسبية"، و"قلة الوعي بالخدمات التي تقدمها الجهات الداعمة". تتفق هذه النتيجة مع بعض الدراسات السابقة، مثل دراسة كل من **"صادق، 2018"**، و **"ظيف وآخرون،2020"** و"Idowu 2019".
- يتضح من هذه النتائج أسباب ضعف مساهمة مشروعات رواد الأعمال بدرجة كبيرة في دعم متطلبات التنمية الاقتصادية، وذلك لانخفاض الوعي بكافة الأطر القانونية الصادرة في المملكة لدعم مشروعاتهم، نقص الوعي بالخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال، وبرنامج كفالة، وشركات رأس المال الجرئ. بالإضافة إلى تعثر بعض رواد الأعمال وعدم قدرتهم على سداد القروض وأعبائها والذي أدى لإنهاء المشروع بعد فترة قصيرة. كذلك إقبال غالبية رواد الأعمال على المشروعات الخدمية والتجارية البسيطة والتي لا تتطلب خبرات ومهارات عالية.

2.4. اختبار الفروض ومناقشتها

النتائج المتعلقة باختبار الفرض الأول والسؤال الرابع

السؤال الرابع: ما مدى تأثير الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية بأبعادها (زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتقليل حدة البطالة، وزيادة الاستثمار المحلي، وتحسين التجارة الخارجية، وتقليل التبعية التكنولوجية) **في** المملكة العربية السعودية وفقا لرؤية 2030 وذلك من وجهة نظر رواد الأعمال والشركاء المجتمعين؟

الفرض الرئيسي الأول: تؤثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية تأثير قويا وأساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية بأبعادها (زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتقليل حدة البطالة، وزيادة الاستثمار المحلي، وتحسين التجارة الخارجية، وتقليل التبعية التكنولوجية). وتم اختبار الفرض الأول من خلال الفروض الفرعية له كما يلي:

(1) الفرض الفرعي الأول: "تؤثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية تأثيرا قويا وأساسيا في زيادة الناتج المحلي الإجمالي"

الفرض البديل للفرض الفرعي الأول: "تؤثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية تأثيرا ضعيفا في زيادة الناتج المحلي الإجمالي"

توضح نتائج الجدول رقم (7) ملحق رقم (4) نتائج التحليل الإحصائي لإجابات عينة البحث من رواد الأعمال والشركاء المجتمعين على تأثير الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في زيادة الناتج المحلي الإجمالي كما يلي:

- كان مستوى تأثير الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في زيادة الناتج المحلي الإجمالي من وجهة نظر عينة البحث ككل من رواد الأعمال والشركاء المجتمعين قوي بشكل عام، وذلك بمتوسط حسابي عام (4.03) وانحراف معياري بلغ (0.647)، أما على مستوى عينة البحث منفردة فقد كان الشركاء المجتمعين الأكثر موافقة على زيادة الناتج المحلي الإجمالي من مشروعات رواد الأعمال وبمتوسط حسابي مقداره (4.13) بالمقارنة مع آراء عينة البحث من رواد الأعمال والتي كانت بمتوسط حسابي مقداره (4.02). وكانت الإجابات في صالح تأثير المشروعات التجارية والخدمية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي أكثر من المشروعات الصناعية والزراعية.
- اختلف مستوى موافقة عينة البحث من رواد الأعمال والشركاء المجتمعين لكل فقرة من الفقرات على حدى، حيث يتضح من ترتيب الفقرات طبقا لمستوى التأثير، احتلت الفقرة رقم (3) وهي "ساعد نظام البلديات والقرى السعودي على تبسيط إجراءات ترخيص المشروعات الجديدة ومراقبة مزاولة نشاطها لضمان استمرارها ونموها" على الترتيب الأول من حيث قوة التأثير بمتوسط حسابي (4.77) وانحراف معياري بلغ (0.478).
- جاءت الفقرة رقم (1) في الترتيب الثاني من حيث قوة التأثير وهي " حقق تنظيم الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة زيادة أعداد مشروعات ريادة الأعمال في القصيم وتنميتها وزيادة إنتاجيتها" بمتوسط حسابي (4.66) وانحراف معياري بلغ (0.526).
- كما جاءت الفقرة رقم (7) في الترتيب الأخير من حيث قوة التأثير وهي "ساهمت الخدمات المقدمة من صندوق التنمية الزراعية على زيادة الإنتاج من الصناعات الغذائية والزراعية المطلوبة للسوق المحلي وتحقيق وفورات اقتصادية كبيرة" بمتوسط حسابي (3.25) وانحراف معياري بلغ (0.882).

- تعود هذه النتائج لحرص الأجهزة الحكومية في المملكة في تبسيط إجراءات تأسيس وتشغيل المشروعات من خلال إنشاء العديد من المنصات الإلكترونية، والعمل على إزالة المعوقات التي تواجه رواد الأعمال وخاصة الناشئين، كما تقوم الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والغرف التجارية والصناعية بشكل كبير جدا في دعم رواد الأعمال في جميع أنحاء المملكة، من خلال خدمات التدريب والاستشارات والمتابعة المستمرة للمشروعات، ومحاولة حل المشاكل والمعوقات التي تواجههم وخاصة رواد الأعمال المتعثرين. ويعود انخفاض استفادة رواد الأعمال من خدمات صندوق التنمية الزراعية، لضعف إقبال رواد الأعمال على المشروعات الزراعية، كما أن غالبية المشروعات الزراعية في منطقة القصيم تمت بتمويل ودعم عائلي.
- تتفق هذه النتيجة مع دراسة **"Dumančić and Časni. 2021"** الذي أثبتوا **أن** الأطر القانونية للمشروعات التعاونية في كرواتيا حققت زيادة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة.
- تتفق أيضا هذه النتيجة مع دراسة كل من **"عباس، 2020"، و"الهنيني وآخرون، 2019"** الذي أثبتوا دور مشروعات ريادة الأعمال في تحقيق زيادة ملحوظة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

بذلك يقبل الفرض الفرعي الأول وهو **"تؤثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية تأثير قويا وأساسيا في زيادة الناتج المحلي الإجمالي"**

(2) الفرض الفرعي الثاني: "تؤثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية تأثير قويا وأساسيا في تقليل حدة البطالة".

الفرض البديل للفرض الفرعي الثاني: "تؤثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية تأثير ضعيفا في تقليل حدة البطالة".

توضح نتائج الجدول رقم (8) ملحق رقم (4) نتائج التحليل الإحصائي لإجابات عينة البحث من رواد الأعمال والشركاء المجتمعين على تأثير الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تقليل حدة البطالة كما يلي:

- كان مستوى تأثير الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تقليل حدة البطالة من وجهة نظر عينة البحث ككل من رواد الأعمال والشركاء المجتمعين قوي بشكل عام، وذلك بمتوسط حسابي عام (4.20)، أما على مستوى عينة البحث منفردة فقد كان رواد الأعمال الأكثر موافقة على زيادة فرص توظيف المواطنين والذي أدى إلى خفض حدة البطالة بشكل كبير وبمتوسط حسابي مقداره (4.21) بالمقارنة مع آراء عينة البحث من الشركاء المجتمعين والتي كانت بمتوسط حسابي مقداره (4.08).
- اختلف مستوى موافقة عينة البحث من رواد الأعمال والشركاء المجتمعين لكل فقرة من الفقرات على حدى، حيث يتضح من ترتيب الفقرات طبقا لمستوى التأثير، احتلت الفقرة رقم (1) وهي "حقق نظام العمل المعدل زيادة عالية في توظيف العمالة الوطنية وتوفير فرص للعمالة التي تتسم بالابتكار والابداع، وزيادة ملحوظة في الوظائف المخصصة للمرأة" على الترتيب الأول بمتوسط حسابي (4.48) وانحراف معياري بلغ (0.006). جاءت الفقرة رقم (6) في الترتيب الثاني وهي "حقق نظام التأمينات الاجتماعية مزايا عديدة للمواطنين العاملين في المشروعات الخاصة، مثل تأمين راتب التعاقد، الضمان في حالات المرض أو الإصابة أو الوفاة" بمتوسط حسابي (4.44) وانحراف معياري بلغ (0.6026).

تعود هذه النتائج لوجود تأثير قوي وملحوظ لقوانين العمل المعدلة في توفير فرص عمل كثيرة للمواطنين في القطاعين العام والخاص والتي أدت إلى انخفاض كبير في البطالة في المملكة في السنوات الأخيرة.

- كما جاءت الفقرة رقم (2) في الترتيب الأخير من حيث قوة التأثير وهي "ساعدت قوانين العمل الجديدة تشجيع العمالة الوطنية المهاجرة على العودة والشراكة في المشروعات الوطنية" بمتوسط حسابي (3.54) وانحراف معياري بلغ (0.6215). وتعود هذه النتيجة لتواجد أعداد قليلة جدا من رواد الأعمال السعوديين خارج البلاد.
- تتفق هذه النتيجة مع دراسة **"Dumančić and Časni. 2021"** الذي أثبتوا أن الأطر القانونية للمشروعات التعاونية أثرت بشكل كبير في توفير فرص عمل للشباب وتخفيف حدة البطالة في كرواتيا.
- تتفق أيضا هذه النتيجة مع دراسة كل من "اليزيدي، 2022"، و"ظيف وآخرون،2020" الذي أثبتوا أن مشروعات ريادة الأعمال وفرت فرص عمل كثيرة للشباب العاطلين، مما قلل من حدة البطالة في البلاد.

بذلك يقبل الفرض الفرعي الثاني وهو **"تؤثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية تأثير قويا وأساسيا في تقليل حدة البطالة".**

(3) الفرض الفرعي الثالث: "تؤثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية تأثير قويا وأساسيا في زيادة الاستثمار المحلي"

الفرض البديل للفرض الفرعي الثالث: "تؤثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية تأثير ضعيفا في زيادة الاستثمار المحلي"

توضح نتائج الجدول رقم (9) ملحق رقم (4) نتائج التحليل الإحصائي لإجابات عينة البحث من رواد الأعمال والشركاء المجتمعين على تأثير الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في زيادة الاستثمار المحلي في المملكة العربية السعودية:

- كان مستوى تأثير الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في زيادة الاستثمار المحلي من وجهة نظر عينة البحث ككل من رواد الأعمال والشركاء المجتمعين ضعيف بشكل عام، وذلك بمتوسط حسابي عام (2.22) وانحراف معياري بلغ (0.709)، أما على مستوى عينة البحث منفردة فقد جاءت موافقة الشركاء المجتمعين على زيادة الاستثمار المحلي بشكل متوسط وبلغ المتوسط الحسابي العام لآراء الشركاء المجتمعين (2.67) بالمقارنة مع آراء عينة البحث من رواد الأعمال والتي جاءت بشكل ضعيف وذلك بمتوسط حسابي بلغ (2.17).
- اختلف مستوى موافقة عينة البحث ككل من رواد الأعمال والشركاء المجتمعين لكل فقرة من الفقرات على حدى، حيث يتضح من ترتيب الفقرات طبقا لمستوى التأثير، احتلت الفقرة رقم (5) وهي "ساهم نظام التستر التجاري إلى توفير بيئة آمنة وجذابة للمستثمرين المحليين" على الترتيب الأول بمتوسط حسابي (2.40) وانحراف معياري بلغ (0491). وجاءت الفقرة رقم (4) في الترتيب الثاني وهي "ساعدت الإجراءات الميسرة من الجهات الإدارية المختلفة على زيادة إقبال رواد الأعمال المحليين على الاستثمار" بمتوسط حسابي (2.24) وانحراف معياري بلغ (0.656).
- كما جاءت الفقرة رقم (6) وهي "ساعد تنظيم مكافحة الفساد على تحسين ودعم بيئة الاستثمار المحلي للرواد من خلال التغلب على الفساد المالي والإداري" على الترتيب الثالث من حيث قوة التأثير وبمتوسط حسابي (2.15) وبانحراف معياري (0.885).

- تعود هذه النتائج للتأثير الكبير لنظام مكافحة التستر التجاري ونظام مكافحة الفساد إلى القضاء على المخالفين لأنظمة المملكة وخاصة من فئة الوافدين مما ساعد على توفير مجال كبير للمواطنين للقيام بالاستثمارات في بيئة آمنة ومشجعة على الاستثمار، بالإضافة للإجراءات الادارية الميسرة من الجهات الحكومية المختلفة.
- جاءت الفقرة رقم (7) في الترتيب الأخير من حيث قوة التأثير وهي " ساهمت خدمات شركات رأس المال الجريء (المخاطر) في زيادة المشروعات الاستثمارية" بمتوسط حسابي (2.17) وانحراف معياري بلغ (0.664). وتعود هذه النتيجة لضعف مستوى وعي رواد الأعمال في منطقة القصيم بشركات رأس المال الجريء وكيفية الاستفادة من الخدمات التي تقدمها للمستثمرين.
- تتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من **"Dumančić and Časni. 2021"**، و**"Idowu, 2019"** الذي أثبتوا أن الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال لم تحقق زيادة في الاستثمارات المحلية، وأن الاستثمارات الأجنبية مازالت تحتل المركز الأول في الاستثمار في نيجيريا وكرواتيا.
- تختلف هذه النتيجة مع دراسة **"الهنيني وآخرون، 2019"** الذي أثبتوا أن تطبيق أبعاد ريادة الأعمال من قبل المصارف الأردنية أدى إلى زيادة الاستثمارات المحلية في الأردن.

بذلك يرفض الفرض الفرعي الثالث وهو **"تؤثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية تأثير قوياً وأساسياً في زيادة الاستثمار المحلي"، ويقبل بالفرض البديل له وهو "تؤثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية تأثير ضعيفاً في زيادة الاستثمار المحلي".**

(4) الفرض الفرعي الرابع: "تؤثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية تأثير قوياً وأساسياً في تحسين التجارة الخارجية"

الفرض البديل للفرض الفرعي الرابع: "تؤثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية تأثير ضعيفا في تحسين التجارة الخارجية"

توضح نتائج الجدول رقم (10) ملحق رقم (4) نتائج التحليل الإحصائي لإجابات عينة البحث من رواد الأعمال والشركاء المجتمعين على تأثير الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تحسين التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية:

- كان مستوى تأثير الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تحسين التجارة الخارجية من وجهة نظر عينة البحث ككل من رواد الأعمال والشركاء المجتمعين ضعيفاً بشكل عام، وذلك بمتوسط حسابي عام (2.31) وانحراف معياري بلغ (0.683). أما على مستوى عينة البحث منفردة فقد كان الشركاء المجتمعين جاءت موافقتهم بشكل متوسط على فقرات محور تحسين التجارة الخارجية في المملكة وذلك بمتوسط حسابي مقداره (2.76) وانحراف معياري بلغ (0.639) بالمقارنة مع آراء عينة البحث من رواد الأعمال والذي أجابوا بأن تأثير مشروعاتهم في تحسين التجارة الخارجية جاء بمستوى ضعيف وذلك بمتوسط حسابي مقداره (2.26) وانحراف معياري بلغ (0.649).
- اختلف مستوى موافقة عينة البحث من رواد الأعمال والشركاء المجتمعين لكل فقرة من الفقرات على حدى، حيث يتضح من ترتيب الفقرات طبقا لمستوى التأثير، احتلت الفقرة رقم (3) وهي "ساعد نظام الجمارك والتعريفة الجمركية رواد الأعمال على تقليل الواردات والاعتماد على الموارد المحلية في التصنيع" على الترتيب الأول بمتوسط حسابي (2.55)

ISSN: 2706-6495

وانحراف معياري بلغ (0.620). وجاءت الفقرة رقم (4) في الترتيب الثاني وهي "ساعد نظام هيئة التجارة الخارجية رواد الأعمال على منافسة مواقع التجارة الإلكترونية العالمية وتقديم خدمات مبتكرة عبر مواقع للتجارة الإلكترونية المحلية" بمتوسط حسابي (2.37) وانحراف معياري بلغ (0707).

- تعود هذه النتائج لوجود تأثير لبعض الأطر القانونية الخاصة بتحسين التجارة الخارجية في إقبال رواد الأعمال في استخدام المواد الخام المحلية في التصنيع، مما أدى إلى خفض قيمة الواردات لهذه المواد. كما اتضح من إجابات عينة البحث من رواد الأعمال على زيادة ممارسة النشاط التجاري عبر مواقع للتجارة الإلكترونية المحلية، وزيادة إقبال المواطنين والوافدين على الشراء من مواقعهم أكثر من المواقع العالمية.
- كما جاءت الفقرة رقم (5) في الترتيب الأخير من حيث قوة التأثير وهي "ساعدت إجراءات التصدير الميسرة على الدخول في أسواق جديدة " بمتوسط حسابي (3.54) وانحراف معياري بلغ (0.6215). وتعود هذه النتيجة لضعف النشاط المحلي سواء الصناعي أو الزراعي أو الخدمي الموجه للتصدير، وإقتصار رواد الأعمال على العمل للأسواق المحلية فقط، مما أدى إلى ضعف قيمة الصادرات من السلع غير النفطية في المملكة.
- تختلف هذه النتيجة مع دراسة **"الهنيني وآخرون، 2019"** الذي أثبتوا أن تطبيق أبعاد ريادة الأعمال من قبل المصارف الأردنية أدت إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات في الأردن.

بذلك يرفض الفرض الفرعي الرابع وهو **"تؤثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية تأثير قوياً وأساسياً في تحسين التجارة الخارجية" ويقبل بالفرض البديل له وهو "تؤثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية تأثير ضعيفاً في تحسين التجارة الخارجية"**

(5) الفرض الفرعي الخامس: "تؤثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية تأثير قوياً وأساسياً في تقليل التبعية التكنولوجية"

الفرض البديل للفرض الفرعي الخامس: "تؤثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية تأثير قوياً وأساسياً في تقليل التبعية التكنولوجية"

توضح نتائج الجدول رقم (11) ملحق رقم (4) نتائج التحليل الإحصائي لإجابات عينة البحث من رواد الأعمال والشركاء المجتمعين على تأثير الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تقليل التبعية التكنولوجية للدول الأجنبية في المملكة العربية السعودية:

- كان مستوى تأثير الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تقليل التبعية التكنولوجية للدول الأجنبية من وجهة نظر عينة البحث ككل من رواد الأعمال والشركاء المجتمعين ضعيف بشكل عام، وذلك بمتوسط حسابي عام (2.31) وانحراف معياري بلغ (0.722)، أما على مستوى عينة البحث منفردة فقد جاءت آراء عينة البحث من الشركاء المجتمعين بمستوى تأثير متوسط وذلك بمتوسط حسابي مقداره (2.76) وانحراف معياري (0.441) بالمقارنة مع آراء عينة البحث من رواد الأعمال والذي جاء بمستوى تأثير ضعيف وذلك بمتوسط حسابي مقداره (2.25) وانحراف معياري بلغ (0.647)

- اختلف مستوى موافقة عينة البحث من رواد الأعمال والشركاء المجتمعين لكل فقرة من الفقرات على حدى، حيث يتضح من ترتيب الفقرات طبقا لمستوى التأثير، احتلت الفقرة رقم (1) وهي "ساهم مركز ريادة الأعمال الوطني في دعم وتمويل المشروعات الخدمية التي تعتمد على استخدام التكنولوجيا البسيطة " على الترتيب الأول بمتوسط حسابي (2.37) وانحراف معياري بلغ (0.813). تعود هذه النتائج لوجود تأثير ملحوظ لمركز ريادة الأعمال الوطني في بريدة في تشجيع ودعم لرواد الأعمال على مشروعات التكنولوجيا.
- وقد جاءت الفقرة رقم (4) في الترتيب الثاني وهي "ساعد نظام حماية المؤلف على تطوير وتصميم نظم معلومات وبرمجيات متطورة للمؤسسات التعليمية، والمصرفية، والصناعية، وأنظمة لأمن نظم المعلومات ومواقع التجارة الإلكترونية " بمتوسط حسابي (2.35) وانحراف معياري بلغ (0.729). وتعود هذه النتيجة لتأثير نظام حماية المؤلف على رواد الأعمال وتشجيعهم على الاتجاه لمشروعات تصميم البرمجيات للمؤسسات المختلفة، والذي كان بمستوى تأثير متوسط.
- كما جاءت الفقرة رقم (3) في الترتيب الأخير بقوة تأثير ضعيفة جدا وهي "ساعد نظام التمويل من صندوق التنمية الزراعية على تقديم قروض ميسرة لاستصلاح أراضي زراعية جديدة باستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي" وذلك بمتوسط حسابي (2.25) وانحراف معياري بلغ (0.618). وتعود هذه النتيجة لتوافر عدد قليل من المتخصصين في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، واتجاه هذه الفئة القليلة لمشروعات تصميم البرمجيات أكثر من المشروعات الزراعية أو الصناعية.
- لم تتناول الدراسات السابقة باللغة العربية والإنجليزية أثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تقليل التبعية التكنولوجية للدول الأجنبية.

بذلك يرفض الفرض الفرعي الخامس وهو **"تؤثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية تأثير قويا وأساسيا في تقليل التبعية التكنولوجية للدول الأجنبية" ويقبل الفرض البديل له وهو "تؤثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية تأثير ضعيفا في تقليل التبعية التكنولوجية للدول الأجنبية"**

بذلك يتضح من نتائج تحليل الفرض الرئيسي الأول (السؤال الرابع) أن تأثير الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية قد اختلف من بعد لأخر من أبعاد التنمية الاقتصادية محل الدراسة، حيث كان تأثير الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال قوى لكل من بعدي زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتقليل حدة البطالة، وكان أثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال ضعيفا لكل من أبعاد زيادة الاستثمار المحلي، وتحسين التجارة الخارجية، وتقليل التبعية التكنولوجية.

النتائج المتعلقة باختبار الفرض الرئيسي الثاني والسؤال الخامس

السؤال الخامس: هل يوجد فروقات في أثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية تعود للمتغيرات الشخصية لرواد الأعمال (الجنس، نوع المشروع الريادي) عند مستوى دلالة إحصائية ($a \leq 0.05$).

الفرض الرئيسي الثاني: "لا يوجد فروقات في أثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية تعود للمتغيرات الشخصية لرواد الأعمال (الجنس، نوع المشروع الريادي) عند مستوى دلالة إحصائية ($a \leq 0.05$).

ISSN: 2706-6495

(1) الفرض الفرعي الأول للفرض الرئيسي الثاني: لا يوجد فروقات في أثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية تعزي لمتغير الجنس لرواد الأعمال عند مستوى دلالة إحصائية ($a\leq0.05$).

من أجل فحص الفرض الفرعي الأول طبقا لمتغير الجنس، تم حساب المتوسطات الحسابية، ثم إجراء تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVE) للتعرف على دلالة الفروق طبقا لمتغير الجنس كما في جدول رقم (12) ملحق رقم (4)، وقد اتضح من نتائج هذا الجدول وجود فروق بين المتوسطات الحسابية للمحاور الخمس. يتم تحديد ما إذا كانت هذه الفروق وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية، من خلال استخدام تحليل التباين الأحادي كما موضح في جدول رقم (13) ملحق رقم (4). اتضح من نتائج هذا الجدول أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة لكل المحاور أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة ($a\leq0.05$)، وهذا يعني أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو أثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية بأبعادها الخمسة تعزي لمتغير الجنس، لذلك نقبل الفرض الفرعي الأول وهو "لا يوجد فروقات في أثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية تعزي لمتغير الجنس لرواد الأعمال" عند مستوى دلالة إحصائية ($a\leq0.05$).

(2) الفرض الفرعي الثاني للفرض الرئيسي الثاني: لا يوجد فروقات في أثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية تعزي لمتغير نوع المشروع الريادي عند مستوى دلالة إحصائية ($a\leq0.05$).

من أجل فحص الفرض الفرعي الثاني طبقا لمتغير نوع المشروع الريادي، تم حساب المتوسطات الحسابية، ثم عمل تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVE) للتعرف على دلالة الفروق طبقا لمتغير نوع المشروع الريادي.

ويوضح جدول رقم (14) ملحق رقم (4) نتائج المتوسطات الحسابية لإجابات عينة البحث على المحاور الخمسة للبحث وفقا لمتغير نوع المشروع الريادي، واتضح من نتائج هذا الجدول وجود فروقات بين المتوسطات الحسابية للمحاور الخمسة. ويتم تحديد إذا كانت هذه الفروق وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية من خلال استخدام تحليل التباين الأحادي كما موضح في جدول رقم (15) ملحق رقم (4). اتضح من نتائج هذا الجدول أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.005) بين إجابات عينة البحث وفقا لمتغير نوع المشروع الريادي للمحاور السادس والسابع والثامن، حيث وافقت كل عينة البحث من رواد الأعمال والشركاء المجتمعين على عبارات هذه المحاور، وبلغت قيمة الدلالة المحسوب 0.062، 0.534، 0.618 على التوالي، وهذه القيم أكبر من قيمة الدلالة ($a\leq0.05$)، لذلك نقبل الفرض الفرعي الثاني لهذه المجالات.

اتضح أيضا من الجدول (15) ملحق رقم (4) أن قيمة الدلالة المحسوبة بلغت 0.000، 0.002 للمحاور الرابع والخامس، وهذه القيم أقل من مستوى الدلالة ($a\leq0.05$)، لذلك نرفض الفرض الفرعي الثاني لهذه المحاور وفقا لمتغير نوع المشروع الريادي. من أجل تحديد نوع المشروع التي تختلف فيه إجابات عينة البحث لهذه المحاور، تم استخدام اختبار شيفيه (LSD) لإجراء المقارنات البعيدة. يوضح جدول رقم (16) ملحق رقم (4) نتائج تحليل اختبار شيفيه LSD كالتالي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية لإجابات عينة البحث على المحورين الرابع والخامس (أثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية) بين المشروعات التجارية والصناعية لصالح المشروعات التجارية. تعود هذه النتيجة لزيادة أعداد المشروعات التجارية عن المشروعات الصناعية في منطقة القصيم، والذي انعكس على زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة فرص توظيف المواطنين. كما أن رواد الأعمال يفضلوا إقامة مشروعات تجارية والتي لا تتطلب مبالغ مالية كبيرة لتأسيسها وتشغيلها، ولا مهارات وخبرات عالية مثل المشروعات الصناعية.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية لإجابات عينة البحث على المحورين الرابع والخامس (أثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية) بين المشروعات الخدمية والمشروعات الزراعية لصالح المشروعات الخدمية. تعود هذه النتيجة لزيادة أعداد المشروعات الخدمية عن المشروعات الزراعية في منطقة القصيم، والذي أدي على زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة فرص التوظيف للمواطنين. كما تعود هذه النتيجة لإقبال رواد الأعمال على إقامة المشروعات الخدمية والتي لا تتطلب مبالغ مالية كبيرة لتأسيسها وتشغيلها، كما أنها توفر آلاف فرص التوظيف للمواطنين من تخصصات مختلفة.

5. الخلاصة والتوصيات

1.5. الخلاصة

تناول هذا البحث تقييم أثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية بأبعادها (زيادة الناتج المحلي الإجمالي، تقليل حدة البطالة، زيادة الاستثمار المحلي، تحسين التجارة الخارجية، تقليل التبعية التكنولوجية) في المملكة العربية السعودية، وقد اقتصر هذا البحث على دراسة حالة لمشروعات ريادة الأعمال في منطقة القصيم. واستندت النتائج التي تم التوصل إليها للإجابة على أهداف وفروض البحث، والتي تم صياغتها بالاستعانة بالأدبيات المتعلقة بموضوع البحث، وما تم جمعه من خلال المقابلات الشخصية مع عدد من المسئولين في الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالغرفة التجارية والصناعية، ومعهد ريادة الأعمال الوطني في مدينة بريدة بمنطقة القصيم. بالإضافة للبيانات التي تم جمعها من خلال الاستبيان المعد لهذا البحث. وأظهرت نتائج البحث وجود تأثير قوي للأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتقليل حدة البطالة. وفيما يلي أهم النتائج التي تم التوصل إليها البحث:

- أثبتت نتائج البحث وجود وعي بدرجة متوسطة لدى رواد الأعمال في منطقة القصيم بالأطر القانونية لتأسيس وتنظيم وتشغيل المشروعات، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور 1.91 والانحراف المعياري 0.6167، وذلك لقلة الدورات التدريبية المقدمة من الجهات الداعمة والجامعات السعودية والخاصة بتوعية وتثقيف رواد الأعمال ببعض الأنظمة واللوائح والسياسات المنظمة لتشغيل المشروعات.
- أثبتت أيضا النتائج أن رواد الأعمال استفادوا بدرجة عالية ومباشرة من بعض الجهات الداعمة لمشروعاتهم في منطقة القصيم، مثل الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والغرف التجارية والصناعية، ومعهد ريادة الأعمال الوطني، وبنك التنمية الاجتماعية، وأنهم استفادوا بدرجة منخفضة من بعض الجهات الداعمة، مثل حاضنات ومسرعات الأعمال لقلة وعي رواد الأعمال بالخدمات التي تقدمها هذه الحاضنات.
- أظهرت النتائج وجود بعض المعوقات التي واجهت رواد الأعمال في تأسيس وتشغيل المشروعات بمتوسط حسابي يتراوح ما بين 2.96 إلى، 2.36، مثل ارتفاع تكاليف تأسيس المشروعات مع ثبات التمويل المقدم من الجهات الداعمة، نقص الوعي بالأطر التشريعية واللوائح التنظيمية، اتجاه غالبية البنوك التجارية لتمويل المشروعات الكبيرة، إجراءات منح التمويل كثيرة ومعقدة"، ومشاكل خاصة بحل النزاعات وإنهاء المشروع.
- أشارت النتائج أن أثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية قد اختلف من بعد لأخر من أبعاد التنمية الاقتصادية محل البحث، حيث كان أثر الأطر القانونية لمشروعات

ريادة الأعمال قوى لكل من بعدي زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتقليل حدة البطالة، وكان أثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال ضعيفا لكل من أبعاد زيادة الاستثمار المحلي، وتحسين التجارة الخارجية، وتقليل التبعية التكنولوجية.

- وأكدت نتائج هذا البحث النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات السابقة بخصوص أثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تحقيق بعض التنمية الاقتصادية (زيادة الناتج المحلي الإجمالي وخفض حدة البطالة) مثل دراسة كل من **"Dumančić and Časni. 2021"، و"Idowu, 2019".**
- أكدت أيضا نتائج هذا البحث النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات السابقة بخصوص أثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في زيادة أعداد مشروعات ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة، مثل دراسة كل من **"Sotiroski and Serafimovska, 2013"، و"Dixon et al., 2006"، و"KETER , 2005".**
- كذلك أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذو دلالة إحصائية لأثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية تعزي لمتغير الجنس لرواد الأعمال والشركاء المجتمعين.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية تعزي لمتغير نوع المشروع الريادي، حيث كانت الفروق لصالح المشروعات التجارية عن المشروعات الصناعية. وجود أيضا فروق ذات دلالة إحصائية لأثر الأطر القانونية لمشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية تعزي لمتغير نوع المشروع الريادي بين المشروعات الخدمية والمشروعات الزراعية لصالح المشروعات الخدمية.

2.5. التوصيات

بناء على النتائج السابقة أوصى البحث بالتوصيات التالية:

- ضرورة عمل دورات إلزامية لرواد الأعمال للتوعية بالأطر القانونية والتنظيمية واللوائح الصادرة لدعم مشروعاتهم، والتوعية بكافة الجهات الحكومية والخدمات التي تقدمها لتسير عملهم.
- ضرورة إعطاء أولوية التمويل للمشروعات الريادية الصناعية والتكنولوجيا، وتخصيص نسب من المواد الخام والمعدات كنوع من الدعم والتشجيع لهذه المشروعات.
- ضرورة تفعيل دور حاضنات الأعمال وشركات رأس المال الجرئ في منطقة القصيم وزيادة مساهتمها في دعم وتشجيع رواد الأعمال خاصة في مجال المشروعات التكنولوجيا.
- ضرورة معالجة التضارب في تطبيق التشريعات والأنظمة واللوائح بين الجهات الحكومية المختلفة، والعمل على إزالة كافة المعوقات القانونية والإدارية والتمويلية التي واجهت رواد الأعمال.
- ضرورة نشر ثقافة العمل الريادي في مؤسسات التعليم خاصة من المراحل الثانوية، وتنمية وعي المواطنين السعوديين وتغيير توجهاتهم نحو المشروعات الريادية التكنولوجيا.

شكر وتقدير: أتوجه بعميق الشكر والامتنان إلى كل من قدم العون والمساعدة وبأي صورة كانت وجزى الله الجميع عنا خيراً.

التمويل: تم دعم وتمويل هذا المشروع بواسطة مركز البحث العلمي بكليات بريدة الاهلية من خلال المشروع البحثي رقم- BPC-SRC/2022 009

ISSN: 2706-6495

6. المراجع

1.6. المراجع باللغة العربية

1. أبو بكر، مصطفى محمود (2014)، **منظومة ريادة الأعمال والبيئة المحفزة لها**، ورقة مقدمة للمؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال بعنوان "نحو بيئة دائمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط، الرياض، الفترة من9-2014/11/11م.
2. أبو سليم، شذا سليم (2019)، **تعزيز ريادة الأعمال للمساهمة في التنمية الاقتصادية في فلسطين، ورقة مقدمة لليوم العلمي "التعليم التقني منطلق الريادة"**، الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا، غزة، فلسطين، 25 إبريل، 2019.
3. أحمد، كبداني سيدي (2014)، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير.
4. بادوبلان، أحمد سالم، **كيف تكون مستثمرا ناجحا**، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الرياض، 2005م.
5. بلوناس، عبدالله وجديان، منال (2016)، **الريادة المؤسسية في الجزائر: دراسة حالة مؤسسة عمومية ومؤسسة خاصة**، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد4، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر.
6. الشمري، تركي (2014)، **دور البنوك وجهات التمويل في دعم ريادة الأعمال**، ورقة مقدمة للمؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال "نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط"، الرياض، المملكة العربية السعودية، الفترة من 9 – 11 سبتمبر 2014.
7. تقرير انجازات الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" 2022، تم الاطلاع من موقع https://www.monshaat.gov.sa/sites/default/files/2022-12/.pdf، بتاريخ 2023/1/20.
8. جباري، شوقي، **أثر الاستثمار الإجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2014-2015.
9. جدوى للاستثمار (2019)، المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورؤية 2030، تم الاستعراض من موقع http://www.jadwa.com
10. الجزار، سارة (2019)، **ريادة الأعمال بوابة العالم العربي لتحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة: كيف يمكن تحويل الافكار الى مشروعات ناجحة؟**، دائرة البحوث الاقتصادية، اتحاد الغرف العربية، https://bishacci.org.sa/wp-content/uploads/2019/10/2019.pdf
11. حاضنات ومسرعات الأعمال السعودية، 2020)، **مسرعات الأعمال:** كل ما تحتاج لمعرفته لبناء مسرعة أعمال ناجحة، التقرير الثالث، https://sian.sa/Uploads/Report/1635169420%E29.pdf
12. حافظ، فيصل جبيب، **دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر، 2004-2005.

13. حامد، مهند، وأرشيد، فوزي (2007))، **نحو سياسات تعزيز الريادة بين الشباب في الضفة وقطاع غزة**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، القدس، فلسطين.
https://library.palestineeconomy.ps/public/files/server/20151705134045-2.pdf
14. حسين، ميسون على (2013)، **الريادة في منظمات الأعمال مع الإشارة لتجارب بعض الدول**، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد2.
1. خميس، أحمد سعد محمد والزعارير، عبد الباقي عبدالله (2017)، **محددات ريادة الأعمال في تبوك : مقترحات وحلول بإشارة إلى مشروعات الريادة في عام 2014**، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، مجلد 4، العدد2، المركز القومي للبحوث، غزة فلسطين،
2. الدغشيم، محمد بن عبد العزيز ومحمد، حسين السيد حسين (2014) **مدخل مقترح لتفعيل مساهمة منشآت الأعمال في دعم صناعة ريادة الأعمال**، ورقة مقدمة للمؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال بعنوان "نحو بيئة دائمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط، الرياض، الفترة من9-2014/11/11م.
3. الزين، منصوري، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012م.
4. سعد الدين، آدم محمدين عمر(2018)، **أثر المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية**، دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة أفريقيا العالمية، السودان.
5. سليمان، سرحان (2106)، **المشروعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية (المفاهيم، الأهداف، التقييم)**، ورقة مقدمة لمركز النيل للإعلام، كفر الشيخ، مصر،
https://www.researchgate.net/publication/303216691_dwr_almshrwat_alsghyrt_walmtwstt_fy_altnmyt_alaqtsadyt
6. شقير، إيمان فؤاد وآخرون (2018)، **محاور تعزيز الدور الريادي لسيدات الأعمال السعوديات: السمات، المحفزات، المعوقات، سياسة التمكين: دراسة تطبيقية في منطقة القصيم**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد 23، العدد 4، غزة، فلسطين، ص206-231.
7. شقير، جمال وآخرون، **ريادة الأعمال**، دار الزهراء، الرياض، 2016.
8. الشمري، تركي والشواح، رمضان (2014)، **نموذج مقترح من التجارب الدولية لأدوار الجهات في دعم ريادة الأعمال**، ورقة مقدمة للمؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال بعنوان "نحو بيئة دائمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط، الرياض، الفترة من9-2014/11/11م.
9. الشميمري، أحمد بن عبد الرحمن والمحيميد، أحمد بن عبد الكريم (2014)، **واقع تمويل مشروعات ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر خبراء ريادة الأعمال**، ورقة مقدمة للمؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال بعنوان "نحو بيئة دائمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط، الرياض، الفترة من9-2014/11/11م.
10. الشميمري، أحمد عبد الرحمن والمبيريك، وفاء بنت ناصر، **ريادة الأعمال**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2011.

11. صادق، عبد الوهاب عبد اللطيف (2018)، **الإطار القانوني لآلية دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة: دراسة لتطوير القانون رقم 98 لسنة 2013 بشأن الدعم المقدم من الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة**، مجلة العلوم الإدارية، جامعة الكويت،

12. ظيف، سعيدة وآخرون (2020)، **نحو تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تعزيز دور ريادة منظمات الأعمال: مع الإشارة إلى تجربة الجزائر**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، مجلد 5، العدد 2، ص29-48.

13. العاني، مزهر شعبان وآخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة: منظور ريادي تكنولوجي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011م.

14. عباس، جيهان عبد السلام (2020)، **دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر**، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، جامعة طنطا، كلية التجارة، مجلد 40، عدد خاص، ص 201-236.

15. عبد الخالق، عبير محمد (2022) **تحليل مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة**، عن (UNDP, 2015)،
https://esalexu.journals.ekb.eg/article_211790_4f46f40949200e148bfeb7247e5be1af.pdf

16. عجمية، محمد عبد العزيز وناصف، إيمان عطية، "التنمية الاقتصادية :دراسات نظرية وتطبيقية"، جامعة الإسكندرية، 2000.

17. العش، رشا عوض عبد الله (2020)، **تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم تنمية الاقتصاديات النامية**، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، جامعة طنطا، كلية التجارة، مجلد 40، عدد خاص، ص1-27.

18. العطيه، ماجدة، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012.

19. قايد، حفيظة (2017)، الإطار القانوني لتمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري، مركز جيل البحث العلمي- مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، الجزائر، العدد**17 .**

20. القبي، الطيب محمد القبي وأمهني، نجوى رمضان (يناير 2019) **أثر ريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر القيادات الإدارية بجهاز استثمار مياه النهر الصناعي بالمنطقة الوسطى**، مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، لبيبا، المجلد الثاني - العدد الأول

21. المبيريك، وفاء ناصر والجاسر، نوره جاسر (2014)، **النظام البيئي لريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية**، ورقة مقدمة للمؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال"نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط"، المنعقد في الفترة من 9-11 سبتمر، 2014، الرياض، المملكة العربية السعودية.

22. محمد، رسلان؛ وعبد الكريم، نصر (2011)، **واقع ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة وسبل تعزيزها في الاقتصاد الفلسطيني**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، فلسطين، مجلد 2 (32)، 44-82.

23. المخلافي عبد الله الملك طاهر (2014)، واقع التعليم لريادة الأعمال والجامعات الحكومية: دراسة تحليلية، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، الفترة 12-14 فبراير، 2014.

24. مدفوني، مليكة وقدري، شهلة (2021)، **دعم ريادة الأعمال بالمملكة العربية السعودية: تجربة مركز واعد"**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 5، العدد1.

25. تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال عن عام 2021-2022 للمملكة العربية السعودية، تم الإطلاع بتاريخ 2022/12/22 من www.gemconsortium.org

26. مصطفي، عبد اللطيف وعبد الرحمن، بن سانيه، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2014.

27. **معاوية أحمد حسين (2014)، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز :الاقتصاد والإدارة، م **28** ع2 ، ص ص 103 – 155

28. منشآت، قطاع أنشطة الخدمات الأخرى، الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، www.monshaat.gov.sa، تم الاطلاع بتاريخ 2022/11/12.

29. **الراشد، عبد الرحمن بن راشد (2015)، النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية في ضوء التوجه نحو التنمية المستدامة**، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، مجلد 34، 162، الجزء الثاني، 2015.

30. الهنيني، إيمان وآخرون (2019) **استراتيجية الريادة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد خاص، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان، الأردن

31. هوبوم، سروار (2002) **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية: تجربة اليونيدو**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، المجلد 23، العدد الأول، ص ص 21-71.

32. **اليزيدى، رزق الله بن عبد الله (2022)، دور ريادة الأعمال في تعزيز التنمية الاقتصادية: دراسة ميدانية على عدد من المشروعات الريادية بمحافظة جدة**، المجلة العربية للإدارة، مجلد 4، العدد 44.

2.6. المراجع باللغة الانجليزية

1. OCED (2018), Strengthening SMEs and entrepreneurship for productivity and inclusive growth, https://www.oecd.org/cfe/smes/ministerial/documents/2018-SME-Ministerial-Conference-Key-Issues.pdf , SME Ministerial Conference, 22-23 February 2018, Mexico City
2. Dixon, Lloyd et al. (2006) **The Impact of Regulation and Litigation on Small Business and Entrepreneurship: An Overview**, Kauffman-RAND Center for the Study of Small Business and Regulation, A RAND INStitute For Civil Justice Center, Santa Monica, CA.
3. Dumančić, Kosjenka, and Časni., Anita Čeh 2021, **The State of the Sharing Economy in Croatia: Legal Framework and Impact on Various Economic Sectors The Collaborative Economy in Action: European Perspectives**, k, Ireland: University of Limerick, pp90-99.

ISSN: 2706-6495

4. Keter , Kipngetich J. (2005), **The Impact Of Regulatory Frameworks On Business In Kenya: A Survey Of Rural Smes In Kesses Division, Uasin Gishu District,** master thesis, Faculty Of Arts, University Of Nairobi
5. Magnus, H. (2016). **The Entrepreneurship Concept-a Short Introduction**. Utibildning Vol. 6 (2) 95-108. https://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:943504/FULLTEXT01.pdf
6. Sotiroski, Ljupco and Serafimovska, Hristina (2013), **Implications Of The Legal Framework For The Development Of Entrepreneurship**, International Review of Social Sciences and Humanities, Vol. 6, No. 1 (2013), pp.1-11.
7. Yuleva – Chuchulayna, Radostina (2019), **LEGAL FRAMEWORK FOR DEVELOPMENT OF SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES IN BULGARIA,** Economics and Law , Volume: I, Issue: II, Year: 2019, pp. 26-33

جميع الحقوق محفوظة © 2023، الدكتورة/ إيناس محمد إبراهيم الشيتي، الدكتورة/ رويده موسى عبد العزيز، الدكتورة/ رشيدة محمود سيد أحمد علي، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي (CC BY NC)

Doi: https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v5.50.1